استثمار النفط والغاز في لبنان: التحدّيات الماثلة والحلول الممكنة

Oil and Gas Investment in Lebanon: Challenges Ahead and Possible Solutions

د. فادي نديم الحسنية | لبنان

كلّية الحقوق والعلوم السياسية | جامعة بيروت العربية

المقدمة

بينما ينتظر اللبنانيّون الفرص والمكاسب المحتملة نتيجة الدراسات التي رجّحت بشدّة وجود النفط والغاز في مياهه وأرضه، تبرز عدّة عوائق وتحدّيات تُقيّد قرارات ونشاطات الدّولة اللبنانيّة، في الفوضى الجيوسياسيّة التي تعيشها المنطقة منذ عقود، وهذه الفوضى تتسبب بعدم استقرار سياسيّ–أمنيّ وبغموض تجاه المستقبل، فالتغيُّرات الجذريّة في السياسات الخارجيّة للاعبين الإقليميّين والعالميّين، قد تأخذ المنطقة والعالم نحو الاستقرار والسلام، أو نحو الحروب التي قد تّتسبب بكوارث وتداعياتٍ عظيمة، وقد تجلب هذه الحروب أيضًا فرصًا وتفرض إعادة النظر بالسياسات الخارجيّة تجاه المنطقة، كونها تعتبر من أهمّ خزانات العالم في موارد الطاقة، وفي المتابعة للتطورات الدوليّة، نلاحظ التغيير الحاصل في السياسة الخارجيّة الأميركيّة تجاه المنطقة، وأيضًا التحول في سياسات بعض دول المنطقة، لا سيّما الخليجيّة منها تجاه الكيان الإسرائيلي وإيران، ولا يخفى على أحد أن هذا التغيير ناتج عن إعادة النظر في الحسابات المتعلّقة بالتحالفات وبالأولويّات في معالجة الملفات الدوليّة، وذلك استنادًا لعدّة اعتبارات، أهمّها أمن الطاقة وضمان سلاسل الإمداد والتوريد للسلعة الأكثر أهمّية حاليًّا، والأهمّ من ذلك كله، هو حسابات الربح والخسارة في أي صراع أو حرب تنخرط فيها الدّول، لذلك أصبحت البراغماتيّة تحكم العلاقات الدوليّة أكثر من أيّ وقتٍ مضى، وكل المواقف والالتزامات أصبحت قابلة للتعديل، ولا مشكلة في إيجاد المبرّرات لهذه التعديلات وللانعطافات الحادة في ما يتعلق بالسياسة والأمن والاقتصاد، فكثير من الأقنعة قد سقط، وأصبح كل شيء واضحًا في التسويات

التي تحدث في السر والعلن، ويبقى الخاسر الأكبر من يتأخر عن فهم واستيعاب السياسات الخارجيّة الحاليّة للدول العظمى والدّول اللاعبة في المنطقة، ومن لا يستطيع تحليل الأحداث وقراءة المؤشرات واستيعاب المتغيرات وتوقع ما قد يحدث في المستقبل.

يأخذ البعض على المسؤولين اللبنانيّين المبالغة في المواقف في قضايا وخلافات إقليميّة وعالميّة، والذهاب بعيدًا في التحيّز لمصلحة الأطراف الخارجيّة دون المصلحة الوطنيّة، كما أنّ رؤيتهم لمستقبل لبنان تختلف كليًّا، وتختلف معها أيضًا كفاءتهم ونزاهتهم في إدارة الوزارات والمؤسّسات التي يتقاسمونها، وتعتبر هذه المسألة من أبرز التحدّيات والعوائق الداخليّة التي تواجه لبنان، ليس فقط في إدارة ملف النفط والغاز، بل في إدارة شؤون البلاد كافّة، كما أنّ التدخّلات الخارجيّة من قبل الدّول التي أنشأت فاعلين داخليّين ووكلاء يعملون لمصلحتها تزيد المشهد تعقيدًا.

يستبشر اللبنانيّون خيرًا في ملف استثمار النفط والغاز، على الرغم من النكبات وخيبات الأمل كافّة التي مرَّت عليهم، وهم لا زالوا يؤمنون بعمل المؤسّسات، وبوجود أشخاص أكفّاء لإدارة هذا الملف الذي يحتوي على الكثير من المسائل والتفاصيل التقنيّة والإداريّة، والتي تتطلب خبرة ومهارات عالية، وأيضًا نيّات حسنة ونظافة كف وحوكمة رشيدة، هناك ما يكفي من الخيارات الجيّدة والتي يجب أن تُدرس بشكلٍ دقيق وبخبرة عالية لتحديد ما هو أفضل للبنان، فالخسارات التي ستنجم عن أيّ قرار أو اختيار خاطئ، ستكون كبيرة ولا تعوَّض.

أهمّية البحث.

من خلال ما تقدم، أجد أن للموضوع المطروح **أهمّيّة كبيرة**، ليس فقط على الصعيد الداخلي اللبنانيّ، بل أيضًا على المستوى الإقليميّ وربما العالمي، وتكمن أهمّيته في عدة نقاط، أبرزها أن هذا الموضوع قد يكون سببًا لتوتّرات عسكريّة في المنطقة، وثانيًا أنّه يُمثِّل خشبة الخلاص للشعب اللبنانيّ في بحر أزماته الاقتصاديّة والاجتماعيّة والأمنيّة.

الإشكالية.

تبرز في صلب معالجة هذا الموضوع والبحث فيه، **إشكاليّة** أساسيّة تتمثل بما يلي: **هل يمكن للبنان استثمار ثرواته النفطيّة والغازيّة المحتملة في ظل التحديات الماثلة ومنها انقسام مكوّناته الوطنيّة وصراع مصالح القوى الإقليميّة والدوليّة وتبدّل خارطة تحالفاتها؟**

ترتبط بالإشكاليّة البحثيّة أعلاه عدة تساؤلات منطقيّة تساعد في حال الإجابة عليها، على كشف وتوضيح النقاط والقضايا الهامة كافّة، والتي تستوجب الخوض فيها وتوضيحها وكشف حقائقها، وهذه التساؤلات هي التالية:

الفرضيات.

في سياق معالجة هذا الموضوع الهام، تبرز فرضيتان أساسيتان متعلّقتان بواقع المسألة، ومن الممكن طرحهما على الشكل التالي:

الفرضيّة الأولى: تتمثل باتّفاق الجهات السياسيّة اللبنانيّة، وتحت تأثير الأزمة الاقتصاديّة الخانقة والضغوطات الداخليّة والخارجيّة، على إبعاد هذا الملف عن الاستثمار السياسيّ والإسراع بالاستفادة من الثروة البترولية بغية الخروج من الأزمة الاقتصاديّة والاجتماعيّة الخانقة. ويتفرع من هذه الفرضيّة مساران، الأول يتمثل بإعلاء المصلحة اللبنانيّة على المصلحة الخاصة للجهات السياسيّة الداخليّة والخارجيّة، وبالتالي الذهاب نحو الخيارات الأفضل والأكثر أمانًا من النواحي الماديّة والأمنيّة. أمّا المسار الثاني فهو يتمثل باعتماد سياسة المحاصصة وبالتالي تقاسم الحقول النفطيّة والغازيّة بين الأطراف اللاعبين على المسرح الإقليميّ وربما الدّولي، هؤلاء اللاعبين الذين تُجسّد وتُنفّذ سياساتهم ومصالحهم، أطراف داخليّة لبنانيّة ذات دور وتأثير في السياسة العامّة الداخليّة والخارجيّة.

الفرضيّة الثانية: تتمثل هذه الفرضيّة بعدم اتّفاق الأطراف السياسيّة الداخليّة على كيفيّة استثمار هذه الثروة. وذلك بسبب تعقيد الوضع الإقليميّ والدّولي في النواحي السياسيّة والأمنيّة والاقتصاديّة، وعدم

التوصّل لاتّفاقات في شأن قضايا متعدّدة. أهمّها الاتّفاق النووي مع إيران ومتفرعات الأخرى، ومسألة الحرب التي يشنها العدو الإسرائيلي على قطاع غزّة بالإضافة إلى الحرب الروسيّة–الأوكرانيّة وما نتج وسينتج عنها من تغيّرات في موضوع أمن الطاقة العالمي، وكيفيّة إعادة توزيع مصادر الطاقة والخارطة الجديدة لشبكات النقل.

الأهداف.

من خلال مناقشة وتحليل الفرضيّات أعلاه، سوف أسعى إلى تحقيق أهداف البحث، والتي نلخّصها بالتالي:

– تحديد الأسباب المباشرة وغير المباشرة التي تؤدّي إلى عرقلة سير هذا الملف على المستوى الداخلي.

– تحديد التأثيرات الخارجيّة على هذا الملف ومدى الضغوطات الممارسة على القرار اللبنانيّ.

– إيجاد آليّات وحلول عمليّة لعزل الملف عن التجاذبات الداخليّة التي تحكمها المصالح الشخصيّة والحزبيّة، والرغبة في تحقيق مكاسب ماديّة.

الصعوبات.

لقد واجهتني عدة صعوبات أثناء البحث في هذا الموضوع، ومن أبرزها نُدرة المراجع الموثوقة التي تناولته بشكلٍ متجرّد، حيث إنّه تعذر إيجاد ما يكفي من الكتب المتنوعة المصادر والمراجع، لذلك تم في معظم الأحيان البحث في مواقع الإنترنت ذات المصداقية الأكاديمية والقانونية. واجهتني أيضًا صعوبات جرّاء التناقض في بعض الكتابات، والتي قاربت وجهات النظر للخبراء ولأصحاب القرار السياسيّين اللبنانيّين.

مناهج البحث.

سأعتمد خلال رحلتي البحثيّة منهجين إثنين. الأول هو **المنهج التاريخي**، عبر التركيز على دراسة الأحداث والوقائع التي رافقت ملف «النفط والغاز» اللبنانيّ منذ بداياته، وما ترتّب عن هذه الأحداث من تداعيات تسبّبت في إعاقة هذا الملف وتأخّره، بشكل قد يضع مسألة استثماره مستقبلًا على المحك. أمّا المنهج الثاني، فهو **المنهج التحليليّ** الذي يدرس الظواهر والأحداث الحاضرة كما هي، بخصائصها الداخليّة والعوامل الخارجيّة المؤثّرة بها، وذلك عبر متابعة، رصد وتحليل هذه الأحداث بدقّة وموضوعيّة، وهو ما سوف أحاول القيام به عبر متابعة التطورات المحليّة، الإقليميّة والدوليّة لتحديد انعكاساتها حاليًّا ومستقبلًا على هذا الملف.

تقسيم البحث.

بغية الإجابة على التساؤلات المطروحة أعلاه، والبحث في احتمالات الفرضيّات الأساسيّة والفرعيّة التي تمّ طرحها، والمستندة على الأحداث التي جرت والتي تجري حاليًّا، إضافة إلى التوقّعات الناتجة عن تحليل هذه الأحداث وما يمكن أن تؤول إليه الأمور لاحقًا، قرّرت اعتماد التقسيم التالي:

-المقدمة.

-الفصل الأول: التحدّيات الماثلة والمتوقّعة.

-المبحث الأول: التحدّيات والعوائق الداخليّة.

-المبحث الثاني: التحدّيات والتدخّلات الخارجيّة.

-الفصل الثاني: الخيارات، الحلول والإجراءات.

-المبحث الأول: الحلول والخيارات الماثلة لحماية القطاع.

-المبحث الثاني: المستقبل الموعود وإدارة الثروة.

الفصل الأول: التحدّيات الماثلة والمتوقّعة

يتطلب الانضمام إلى نادي الدّول المنتجة والمصدرة للبترول عدة شروط، أولها امتلاك مخزونات مجدية وذات قيمة في سوق الطاقة العالمي، ثانيها امتلاك البنى التحتيّة والقدرات الفنية للعب الدور المطلوب منها، أمّا ثالثها فهو قيادة وإدارة موثوقة يُمكنها إدارة الاستثمار والثروة بشفافيّة وحرفيّة، ويُمكن الاعتماد عليها في إقامة الاتّفاقات والصفقات مع الدّول والشركات العالميّة. بالنسبة للبنان، شأنه كسائر الدّول الحديثة في مشاريع الطاقة وإنتاج مشتقات البترول، فهو يحتاج جميع هذه الشروط، ويجب على سلطاته أن تعمل بكثير من الجهد وبرؤية واضحة لطبيعة دوره في انتاج واستثمار البترول، ويتّفق الجميع أنّ لبنان متأخر جدًّا في التحضير للاستفادة من هذه الثروات الموعودة بأفضل نهج، بما يؤمّن له احتياجاته من النفط والغاز، والتصرّف بما يبقى من كمّيات للتصدير إلى الخارج، كما أنّ هناك عدة قضايا ومسائل يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، مثل تأمين المنشآت والمعدات الموجودة على أرضه، سواء كانت خاصة به أو تابعة لدول وشركات أجنبيّة، إضافةً إلى تأمين الخدمات العامّة ومتطلبات العيش وظروف العمل الجيّدة لمقرّات وموظّفي الشركات الأجنبيّة العاملة في هذا القطاع.

يمكن للبنان الاستفادة من خبرات ومعارف الأصدقاء والأشقاء العرب، كما يمكنه إبرام عقود مع الشركات وتأمين الموظفين والعاملين من المواطنين اللبنانيّين، حيث يجب على لبنان استغلال هذه الفرصة لتعزيز السوق وتوفير فرص عمل جديدة في ظل أزمة اقتصاديّة خانقة، كما يمكن الاستثمار في عدة قطاعات مستفيدة من وجود الموظفين والعاملين في الشركات الأجنبيّة، والذين يحتاجون للسكن والتغذية والطبابة والترفيّه والتنقل داخل الأراضي اللبنانيّة، وإليها ومنها إلى منصّات التنقيب والاستخراج، وهؤلاء قد يصل عددهم من بضعة مئات إلى عدّة ألوف، وفقًا لمستجدات ونتائج الاستكشافات المتوقعة. هناك مسألة أخرى يجب أخذها بعين الاعتبار، وهي المنافسة في سوق الطاقة في المنطقة، حيث يمكن للدول المجاورة أن تُقدّم خيارات أفضل وأضمن للشركات المستثمرة، ما يدخل الاستكشاف والاستثمار في لبنان في نفق التّأجيل والانتظار، كل هذه الهواجس والتحدّيات ترتبط بمدى

قدرة المسؤولين اللبنانيّين على إدارة هذا الملف بطريقة صحيحة وبخبرة وكفاءة جيّدة.

المبحث الأول: التحدّيات والعوائق الداخليّة

ينبغي أن تبدأ كل المسارات بالتخطيط والرؤية الواضحة للبنان في شأن مستقبل الاستثمار في مجال الطاقة، وفي تحديد مفهوم أمن الطاقة لديه بدقّة ووضوح، لقد دخل لبنان في دوامة تأمين الطاقة الكهربائيّة ضمن خطط وسياساتٍ كارثيّة وفاشلة، وكان لهذا الفشل في السياسات والمعالجات تأثير كبير على الخزينة اللبنانيّة حيث شكّل الجزء الأكبر من الدين العام (حوالي 40 مليار دولار). وهنا يبدو مناسبًا العمل على إبعاد هذا القطاع عن المنظومة السياسيّة التي أظهرت فشلها في إدارته.

إنّ تحديد رؤية لدور لبنان المستقبلي في نظام الطاقة العالمي يمثل إرشادًا حيويًا لوضع الخطط والإجراءات التنفيذية على المدى القصير والمتوسط والبعيد، ويجب أن يكون تطوير هذه الرؤية مستندًا إلى ثلاث نقاط أساسية، النقطة الأولى تتعلق مباشرة بتأمين احتياجات لبنان الداخلية من النفط والغاز لضمان توفير الكهرباء وتسيير العمل في المؤسسات الحكومية والخاصة، لا سيما في القطاع الصناعي، ما يعني ضمان أمن الطاقة الوطني. النقطة الثانية ترتبط بالجانب الاقتصادي والعائد المالي الذي يمكن أن تتيحه ثروة النفط والغاز للمواطنين اللبنانيين. يتناول هذا الجانب كيفية إدارة هذا العائد بشكل شفاف وفعّال لتحقيق أقصى دعم للاقتصاد اللبناني. أما النقطة الثالثة، فتركز على كيفية تعزيز مكانة لبنان كلاعب أساسي وبارز في نظام أمن الطاقة العالمي. يستفيد لبنان من مخزوناته من الغاز والنفط، ومن موقعه الجغرافي الساحلي على البحر المتوسط، الذي يقع مقابل سواحل الدول الأوروبية الراغبة في موارد الطاقة. يجب ألا ننسى أن لبنان كان يمتلك في الماضي مصفاتي طرابلس والزهراني، ويمكنه من خلال إعادة تشغيلهما استيراد النفط الخام بأسعار مخفضة وإعادة التصدير بعد التكرير إلى الخارج. يمكن من خلال هذه الخطوة المشاركة في نشاطات الشركات الراغبة في الاستثمار في مخزونات النفط والغاز اللبنانية، شريطة تأكيد وجودها في أراضي ومياه لبنان. بدون شك، تُطرح مقاربة هذه المسألة من خلال هذه النقاط الثلاث العديد من التحديات والعقبات الداخليّة المتعلقة مباشرة بالنقاط المذكورة. إلى جانب ذلك، هناك العديد من الطروحات والأسئلة التي تحتاج

إلى إجابات حول السياسات العامة التي ستتخذها الحكومة اللبنانية في إدارة هذا القطاع. لا شك أن الواقع السياسي الداخلي وتباين المواقف بين الأطراف اللبنانية قد يعكس التباعد في أساليب إدارة هذا القطاع، خاصة في ظل الدعوات المتزايدة التي تطلقها شرائح اجتماعية وسياسية مختلفة من أجل خصخصة العديد من القطاعات نتيجة فشل الدولة في إدارتها.

يستوجب الخوض في أنشطة الصناعة البترولية على اختلاف أنواعها وأشكالها عرض وتوضيح الكثير من العوامل والخصائص المتعلقة بهذا الشأن، وتتميز هذه الصناعة بجانبين رئيسيين، الأول في مجال الاستثمار والإنتاج، حيث تتطلّب الصناعة البترولية رؤوس أموال ضخمة من أجل استثمارها، ففي لبنان يمكن أن تصل كلفة حفر كل بئر بترول في البحر حوالى 50 مليون دولار أميركي، وذلك لأنّ عمليّات الحفر تحدث في مياه عميقة تصل إلى 1500 – 2000 متر تحت البحر، وهذا ما يتطلّب مهارات وتقنيّات عالية تقوم على استعمال وسائل ومعدّات عمل متطوّرة تقنيًّا وتكنولوجيًّا، فضلًا عن حاجتها للتدريب الخاص والتحصيل العلميّ المتقدّم. كما تتميّز الصناعة البترولية بطول فترة الإنتاج التي تمتدّ لعقود مما يتسبب في زيادة الآثار التي يتركها التطوّر التكنولوجيّ، بالإضافة إلى تغيّر طبيعة سوق البترول وعدم ثبات القدرات الإنتاجيّة، ناهيك عن التحديات الناتجة عن صعوبة حساب تقلّبات أسعار صرف العملات المستخدمة في حساب النفقات. إن صناعة البترول تعتمد بشكل كبير على تقلبات العرض والطلب في السوق، مما يؤثر بشكل مباشر على مستوى النشاط والربحية في هذه الصناعة. أما المجال الثاني، فهو يتعلّق بمجال المخاطرة، حيث تتّسم الصناعة البترولية بمستويات عالية من المخاطر في معظم مراحلها، سواء في مراحل الاستخراج أو التحويل. يعتبر هذا القطاع عرضة لوقوع أحداث طارئة خارجة عن إرادة الأطراف المعنية، خاصة في مرحلة الاستكشاف والتنقيب حيث يتعين على شركات البترول تحمل نفقات وتكاليف كبيرة دون ضمان وجود اكتشاف بترولي تجاري. إنّ فهم هذه المخاطر وإدارتها بشكل فعّال يعد جزءًا حيويًا من استراتيجية شركات البترول للحفاظ على استدامة نشاطها في هذا القطاع التنافسي. [1]

تتألّف مادة البترول من جزيئات الهيدروكربونات، ويمكن استخراجها في شكلين رئيسيّين، النفط الخام السائل، أو الغاز الطبيعي، وتنقسم عمليّة الحصول على هذه المواد البترولية إلى ثلاث مراحل: [2]

1- المرحلة الأولى Upstream، وتحدث عند المنبع، أي في بداية مراحل العمليّة، حيث تتم عمليّات التنقيب والإنتاج. يتعلق هذا الجزء من الصناعة بالشركات التي تبحث عن مصادر النفط الخام والغاز الطبيعي تحت سطح الأرض وتحت الماء. يتم ذلك باستخدام معدّات حفر متطورة تستخدم للاستفادة من المصادر وسحب النفط والغاز الطبيعي إلى السطح. تشمل هذه المرحلة ثلاثة مستويات رئيسيّة من العمل، حيث تبدأ بمرحلة البحث والاستكشاف وتتابع بمرحلة التنقيب والحفر ثم تنتهي بمرحلة الاستخراج والإنتاج. تتم في هذه المرحلة أكبر الصفقات من حيث الربح، فقد بلغت صفقات الاندماج والاستحواذ وحدها في العام 2012، أكثر من 254 مليار دولار. يُظهر ذلك مدى ربحية هذه الصناعة وجاذبيتها للمستثمرين والمموّلين من مختلف أنحاء العالم.

2- المرحلة الثانية Midstream، وتحدث في وسط العمليّة، أي خلال مرحلة التخزين والنقل. في هذه المرحلة يتم نقل المنتجات البترولية الخام أو المكرّرة، عادة عبر خطوط الأنابيب، أو ناقلات النفط، أو الشاحنات، أو السكك الحديديّة. الوجهة النهائيّة لهذه المنتجات تكون المصافي التي تنطلق منها عملية التوزيع، يتم في هذه المرحلة أيضًا تخزين هذه المنتجات، إضافة إلى جهود التسويق بالجملة. يمكن أن تضمّن هذه المرحلة أيضًا عناصر من المرحلة الأولى «Upstream» والمرحلة النهائيّة «Downstream» مثل محطات التنقية التي يمر عبرها الغاز الطبيعي الخام قبل دخول المصفاة.

3- المرحلة الثالثة Downstream، تحدث في نهاية العمليّة، أي في مرحلة التوزيع والتصدير والتسويق. هذه هي المرحلة الأخيرة من العمليّة وتشمل تكرير ومعالجة وتنقية النفط الخام والغاز الطبيعي. تتضمّن أيضًا أي جهود تُبذل لتسويق وتوزيع المنتجات ذات الصّلة بالنفط الخام والغاز الطبيعي إلى العالم، وتشمل منتجات مثل البنزين وزيت الديزل ووقود الطائرات وزيوت التشحيم وزيوت التدفئة والإسفلت والشموع وعدد كبير من البتروكيماويات المختلفة. تعتبر هذه المرحلة جزءًا هامًّا من سوق البترول حيث يتم فعليًّا تحويل المواد المستخرجة والمعالجة والموزعة إلى إيرادات تعزّز خزينة الدّولة، وتموّل الشركات المستثمرة في هذا القطاع.

يعتقد الكثيرون أنّ لبنان وبخلاف الدّول الأخرى، يفتقد «استراتيجيّة طاقة» واضحة الأهداف، فهو لم يعمد إلى السير ببرنامج عمل موسَّع يحوي خريطة طريق للسّنوات المقبلة. ومع استعداده لدخول مجال الطاقة المتجدّدة ومجال استكشاف واستخراج البترول من بابه الواسع، أصبح من الضروري العمل على وضع سياسة متكاملة للطاقة وللموارد البترولية لفترة طويلة الأمد، مع تحديد الرؤية والأهداف، فلبنان غائب عن مشهد التخطيط الإستراتيجيّ لوضع السّياسات العامّة للقطاعات المختلفة، بحيث أصبح من الضروريّ اللجوء إلى وضع الأطر العريضة للسّياسة المتكاملة للطاقة والموارد البترولية والتي تتلخّص بأربعة أهداف أساسيّة تشمل: [3]

1- تحقيق أمن الطاقة: وذلك من خلال تحديد احتياجات لبنان الفعلية من الطاقة وتوفيرها للسنوات القادمة. يعتبر الأمن الطاقوي المستقبلي مرتبطًا بعاملين رئيسيين، حيث يجب في المقام الأول تلبية الاحتياجات المحلية من موارد الطاقة، وخاصةً من الغاز الطبيعي الضروري لتلبية احتياجات القطاع الصناعي وضمان توفير الكهرباء. أما العامل الثاني، فيتعلق بتصدير الطاقة إلى الخارج، ويتطلب ذلك تحديد الوجهة المناسبة لهذا التصدير.

2- تحقيق التنمية المستدامة وتوسيع الاقتصاد.

3- خفض الانبعاثات الدفيئة وحفظ البيئة.

4- تطوير البحث العلمي: إنّ إنشاء معهد جيولوجيّ وطنيّ لشؤون النفط والغاز في لبنان يُعتبر ضرورة ملحّة، الأمر الذي سيسمح للدولة ولشركتها الوطنيّة فيما بعد، بالاعتماد على الآراء والاستشارات العلميّة الموضوعيّة المستقلّة في عمليّة إدارة الأنشطة البترولية وحسن توجيهها.

إنَّ مسألة تحديد السياسة العامّة لإدارة قطاع الطاقة، وتحديد مستقبل لبنان ودوره وأهدافه في الصناعة البترولية، إضافة إلى تحديد طموحاته المستقبليّة واستجاباته لأيّ تغيير قد يطرأ على أمن الطاقة الإقليميّ أو العالمي، يجب أن تقودها حوكمة ومسؤوليّة عالية المستوى وشديدة الدقة، كي لا يخسر لبنان ثرواته ويضيع القسم الكبير منها بين الهدر وجيوب المتحاصصين من أصحاب النفوذ فيه،

كما أنَّ طرق الإدارة القديمة والتقليديّة أثبتت فشلها في الكثير من القطاعات، ويُخشى من إرهاق هذا القطاع بالتوظيف العشوائي واعتماد المحاصصة في التعيينات والتوظيف، وعدم احترام معايير الكفاءة، لا سيّما أنّ هذا القطاع سيواجه العديد من التحدّيات والمخاطر الداخليّة، وهي ترتبط بطبيعتها العامّة بشقين مختلفين، الشق الأول يتعلّق بالمتطلبات التقنيّة، والشق الثاني يتعلّق بالتأثيرات السياسيّة والأمنيّة.

بتاريخي 30 و31 أيار 2023، أقام مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية في الجيش اللبنانيّ، برعاية قائد الجيش العماد «جوزاف عون»، وبالتعاون مع شركة «سيغما» (SEGMA)، مؤتمر أمن الحدود والمنشآت الحيويّة، وذلك في فندق «هيلتون ميتروبوليتان بالاس» (Hilton Metropolitan Palace) في بيروت. كان الهدف من هذا المؤتمر توضيح ومناقشة القضايا الأمنيّة المتعلّقة بالمنشآت البترولية، وكيفيّة إدارة المخاطر والاستجابة للحوادث التي قد تنتج عن النشاطات البترولية بمراحلها الثلاث، وقد تم استضافة ممثلين عن شركتي «توتال إنيرجي» (Total Energies) الفرنسيّة، و«إيني» (ENI) الإيطاليّة، إضافةً إلى ممثّلين عن جهات وطنيّة وإقليميّة ودوليّة معنيّة باستثمار البترول وتأمين مرافقها وقطاعات خدماتها في حوض المتوسط.

تُشكل اعتبارات «أمن الطاقة»، «القدرة على تحمل التكاليف» و«الاستدامة البيئيّة» ثلاثيّة الطاقة بالنسبة لشركة «إيني» الإيطاليّة، ومن خلال هذه الاعتبارات تُقارب هذه الشركة موضوع أمن منشآتها وتأمين أفضل ظروف وسبل العمل في نشاطها البترولي في لبنان.[4] إن هذه الاعتبارات تدخل في صلب أهداف ومهام الشركات كافّة التي تعمل في صناعة البترول، وتتقاسم هذه الشركات هموم هذه الاعتبارات مع الدّول المضيفة والمشغلة لها، فلا يمكن للشركات النفطيّة أخذها على عاتقها بشكلٍ كامل، ومن الضروريّ التنسيق مع الدّولة المضيفة في شأنها، خاصة لجهة استخدام وتأمين وجود العناصر والمعدات الأمنيّة ذات الطابع العسكري، والتي من الضروريّ وجودها في محيط منطقة العمل، لتأمينها من أيّة اعتداءات محتملة.

يُعتبر الأمن من أولويات شركة «توتال إنيرجي»، وتعتبر الشركة أنه يجب دمج اعتبار الأمن في

كل مرحلة من مراحل نشاطاتها، فالأمن هو مسؤوليّة الجميع، ويجب على الجميع المشاركة على مستواهم الخاص لضمان الكفاءة العامّة للتدابير الأمنيّة، ويتضمن الأمن نهجًا للوقاية من المخاطر كجزء من عمليّة التحسين المستمر لنظام إدارة نشاطاتها كافّة. طرحت شركة «توتال إنيرجي» مقاربتها لموضوع أمن منشآتها ونشاطاتها وموظفيها على شكل خمس مهام تأخذ بعين الاعتبار الجانب الأمني والمعايير التي تؤكد عليها الشركة، ومن خلالها تعمل على تقليل الثغرات الأمنيّة عن طريق تحسين القدرات، وهذه المهام هي التالية: [5]

1- الردع (Deter): جعل المعتدي يستشعر الصعوبات والمخاطرة العالية، بحيث يشعر أن مكاسبه لا تستحّق هذه الدرجة من المخاطرة، (مشاركة بين الشركة والدّولة المضيفة في الموقف العام).

2- الكشف (Detect): إقامة نظام الإنذار المبكر (رادارات، طائرات بدون طيار، كاميرات مراقبة).

3- المنع (Deny): استجابة دفاعيّة فوريّة ذات طابع غير مميت، تكون على عاتق الشركة. التدخّل المسلّح يكون بالتنسيق مع البلد المضيف والقوات الإقليميّة أو الدوليّة في المياه الدوليّة وأعالي البحار.

4- التأخير (Delay): تثبيط العناصر المعادية بالعقبات وإجراءات الخداع، ويكون ذلك على عاتق الشركة.

5- الدفاع (Defend): جعل الهدف منيع وغير قابل للاستهداف، من خلال معدّات وعناصر دفاعيّة.

تأخذ الشركة بعين الاعتبار تلبية هذه المتطلبات الخمسة بتكلفة مقبولة، وتقليل التعرّض إلى الحدّ الأدنى والحفاظ على حياة الإنسان وحقوقه.

إن إجراءات التقليل من الحوادث والمخاطر في نشاطات صناعة البترول لها أهمّية كبيرة، وتُشكِّل تحدٍ للدولة المضيفة، كونها تتعلق بواجباتها ومسؤوليتها الإقليميّة، وتكون عادة منسَّقة بين الدّولة والشركة

العاملة لديها، وتشمل أهمّ 6 عوامل مسبّبة للحوادث المميتة ما يلي: [6]

1- عدم كفاءة إجراءات تحديد أو تقييم المخاطر.

2- الإشراف غير الكافي.

3- معايير وإجراءات العمل غير الملائمة.

4- اتخاذ قرار غير مناسب أو نقص وخطأ في التقدير.

5- انتهاك وتدخُّل غير مقصود (من قبل فرد أو جماعة).

6- قلّة التدريب ونقص الكفاءة لدى الموظّفين والعاملين.

استعدادًا للاطلاع بأنشطة النفط والغاز البحريّة في لبنان، تُحضِّر الحكومة اللبنانيّة لإنشاء إطار وطني للاستجابة لحالات الطوارئ Oil-:National Emergency Response Framework and Gaz (OG-NERF)، وذلك لتأمين الجهوزية والاستعداد، وإنشاء هيكليّة استجابة سريعة، ووضع إستراتيجيّة للوقاية وللتوافق مع أفضل الممارسات الدوليّة لصناعة البترول، إضافةً إلى تقديم التوجيهات لشركات النفط الدوليّة العاملة في لبنان، ونطاق العمل في هذا الإطار يشمل تغطية كافّة عمليّات النفط والغاز البحريّة والأنشطة الداعمة لها والمرافق اللوجستية على الشاطئ، وتقع مسؤوليّة التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ على المشغّل، ويقتصر دور الحكومة على الرصد والتحقيق والمتابعة، وتوفير القيادة والسيطرة وتنسيق الموارد والاتصالات وتسهيل التعاون والتكامل بين الأجهزة والمنظمات المستجيبة لحالة الطوارئ والحوادث. وقد تمّ تعيين جهاز لمراقبة النشاطات البترولية التي تقوم بها الشركات وهذا الجهاز هو (NCA- National Competent Authority)، وتتمثَّل مهمّته في الإشراف والمراقبة على عمل الشركات والتأكُّد من امتثالها لأحكام الاستعداد والتأهب والاستجابة لحالات الطوارئ، وتقييم متطلبات تفعيل وتحسين الإطار الوطني للاستجابة لحالات الطوارئ، والتدريب عليها[7]، وقد تنخرط في نشاطات الاستجابة لحالات الطوارئ مجموعة من الوزارات والأجهزة، مثل وزارات الداخليّة، الأشغال، الصحة، الدفاع، الصليب الأحمر اللبنانيّ، الدفاع المدني....أمّا بالنسبة لنطاق العمل لمواجهة المخاطر والحوادث المتأتّية عن عمل الشركات وكافّة

النشاطات المرتبطة بصناعة البترول، فهي تشمل جميع النشاطات الجارية في البحر على منصّات الحفر والتنقيب والاستخراج وفي محيطها، وفي المناطق المائيّة بينها وبين الشاطئ، وداخل المنشآت والقواعد التابعة الموجودة على الشاطئ وفي محيطها. وتشمل هذه الأعمال البحث والإنقاذ، الإخلاء الصحيّ، الإخلاء الأمنيّ، العزل، الإطفاء، التأمين من اعتداءات خارجيّة، التدخل بالقوّة العسكريّة، وغيرها من المهام الأخرى.

أنشأت الحكومة اللبنانيّة «مركز العمليّات البحريّة المشتركة» (Joint Maritime Operations Center–JMOC) بقرار من مجلس الوزراء في العام 2006، وحدّدت ارتباطها بغرفة عمليّات الجيش–أركان الجيش للعمليّات، وتشارك في هذا المركز وزارات الداخليّة، الزراعة، البيئة، إضافةً إلى الجيش اللبنانيّ–القوات الجوية، قوى الأمن الداخلي، الأمن العام، الجمارك، إدارة المرافئ، الدفاع المدني وهيئة إدارة قطاع البترول (LPA). ويعمل تحت إشراف هذا المكوّن «مركز تنسيق عمليّات الإنقاذ المشتركة» (JRCC–Joint Rescue Coordination Center) التابع للقوات البحريّة.[8] من خلال المركزين المذكورين، يقوم الجيش اللبنانيّ بالتعاون مع الوزارات والأجهزة المعنيّة الأخرى، بالتدخل والإنقاذ وتقديم الدعم لمرافق صناعة البترول وموظفيها ومَرَافقها في الإقليم اللبنانيّ وفي المياه الاقتصاديّة الخالصة.

المبحث الثاني: التحدّيات والتدخّلات الخارجيّة

قد يكون لبنان من البلدان القليلة في العالم التي تختصر القضايا والصراعات الإقليميّة وربما الدوليّة على مساحته الصغيرة، فهو يشكّل رقعة شطرنج تتبارز فيها القوى الإقليميّة والعالميّة، لذلك كان من الطبيعي أن تنعكس التوتّرات والصراعات والتفاهمات في الخارج على وضعه السياسيّ والأمنيّ الداخليّ، أضف إلى ذلك أنَّ موقعه الجغرافيّ يضفي على بيئته الخارجيّة مزيجًا خاصًّا من المخاطر والفرص والتحديات، والتي تزيد من أهمّيته الجيوسياسيّة على المستويين الإقليميّ والعالمي، ومن خلال هذا الوضع فإن وجود الفرص بحد ذاتها، يفرض وجود تحدّيات مقابلة لها، لا سيّما في موضوع التأثيرات والتدخلات الخارجيّة في الكثير من المسائل والقضايا الخاصة، ويمكن تقسيم التحديات

والمخاطر الخارجيّة إلى ثلاث، اقتصاديّة مرتبطة بالمنافسة في قطاع الطاقة، أمنيّة مرتبطة بالعدو الإسرائيلي والإرهاب، سياسيّة مرتبطة بالموقف اللبنانيّ في العلاقات الدوليّة والديبلوماسية، ويمكن وضع هذه الأنواع الثلاث في الإطار الجيوسياسيّ الخاص بلبنان، فلبنان يعاني من هشاشة جيوسياسيّة خطيرة فاقمتها النزاعات والحروب في المنطقة، والتحوّلات الكبيرة في موازين القوى.

في الحديث عن المنافسة الاقتصاديّة الخارجيّة التي تطال لبنان، وهذه المنافسة ليست جديدة بنتيجة اكتشاف النفط والغاز في مياهه بل هي قديمة منذ أيام العز، فلبنان كان بلدًا سياحيًّا يتمتع باقتصاد خدماتيّ تميَّز من خلاله على دول الجوار، وكان نقطة جذب بسبب بنيته التحتيّة المتطورة وميزاته السياحيّة المتمثلة بطبيعة جميلة وطقس معتدل وشواطئ ممتدّة على طول مساحته، ومقوماته الثقافيّة والعلميّة العالية المستوى، ومناخ الحرّيات الذي كان يسوده آنذاك، ومنذ بداية النشاط الفلسطيني المسلح انطلاقًا من أرضه ضد العدو الإسرائيلي، ثم اندلاع الحرب الأهليّة، بدأ اقتصاده بالتراجع وبدأ يعيش حالة انهيار في قطاعاته الخدماتيّة، حتى وصلنا إلى ما هو عليه اليوم. في المقابل، كانت دول الجوار، لا سيّما دولة العدو الإسرائيليّ، تُطوّر بناها التحتيّة وقطاعاتها السياحيّة والخدماتيّة، وتعزّز اقتصادها بصناعات وزراعات متقدّمة، ما خلق فارقًا شاسعًا مع لبنان، الذي أصبح يُعدّ من الدّول الفاشلة التي تحتاج إلى مساعداتٍ خارجيّة.

إن اكتشاف ثروات النفط والغاز في لبنان، يعطيه فرصة واعدة لاستدراك ما فاته، ولإعادة بناء اقتصاده وبُناه التحتيّة وقطاعات الخدمات لديه، ولكن قطاع الطاقة لديه، والاستثمار فيه، يواجه منافسة قويّة وشرسة، نابعة من موقعه الجغرافي القريب من السواحل الأوروبيّة ومن قناة السويس، ما يؤهله ليكون مركزًا لتوزيع موارد الطاقة على مستوى حوض البحر المتوسط وعلى مستوى العالم ككل، وهو على الأرجح سيتعرض لمنافسة قويّة وغير متكافئة مع منتدى غاز شرق المتوسط الذي تقوده مصر، إلّا إذا سعى لاحقًا للانضمام إلى هذا المنتدى على الرغم من وجود دولة العدو الإسرائيليّ فيه. تحوَّل المنتدى في العام 2020 إلى منظمة حكوميّة دوليّة مقرها القاهرة، تضمّ قبرص ومصر واليونان والكيان الإسرائيلي وإيطاليا والأردن وفرنسا وفلسطين، بالإضافة إلى الولايات المتّحدة بصفة مراقب وبشأن انضمام أعضاء جدد، جاء الخلاف المصريّ –الليبيّ ليكون نموذجًا عن تأثير مصر في

الانضمام إلى هذا المنتدى، حيث أنَّ وقوفها ضدّ انضمام ليبيا، جاء بسبب الخلاف السياسيّ مع الحكومة الليبيّة التي يرأسها «عبد الحميد الدبيبة» المقرَّب من تركيّا، إذ أنّ هناك مخاوف مصريّة من تلك الخطوة، كون ضم ليبيا في ظل حكومة الدبيبة، كان يعني منح تركيّا مساحة كبيرة داخل المنتدى. تسعى تركيّا، بحسب تقديرات مصريّة، لدخول منتدى غاز المتوسط، في محاولة منها لعدم ترك تلك المساحة خالية أمّام اليونان، في خضم أزمة العلاقات اليونانيّة التركيّة حول شرق البحر المتوسط، ويتنازع هذان البلدان العضوان في حلف شمال الأطلسي والمتجاوران جغرافيًّا، على مناطق بحرّية غنيّة بالغاز والنفط.[9] إنَّ أهمّية موقف مصر من مسألة الانضمام، ناجم عن حيازتها على المنشآت والقواعد اللوجستيّة الأساسيّة في عمليّة حفظ ومعالجة وتوزيع الغاز، ومن هنا يبدو واضحًا وبشكلٍ كبير، وجود تأثيرات جيوسياسيّة على أيّة عمليّات ونشاطات متعلقة بالطاقة في المنطقة، ما يفرض أخذ هذه التأثيرات بعين الاعتبار في العلاقات الدوليّة بين الأطراف في المنطقة.

يُساعد منتدى غاز شرق المتوسط الذي دعت مصر إلى تشكيله، القاهرة على تعزيز ثقلها السياسي في المنطقة، خاصة في ظل الترحيب الأوروبيّ، وسيحقّق المنتدى أهدافًا سياسيّة اقتصاديّة مهمّة لمصر. استطاعت القاهرة من خلال هذا المنتدى، تقديم نفسها بشكل سياسيّ واقتصاديّ، من خلال التنسيق الذي تمّ بينها وبين الدّول الأخرى، ومن المتوقع أن تسارع دول خارج المنتدى إلى الانضمام إليه في المستقبل القريب، مع الأخذ في الاعتبار أنّ هذا التكتّل لن يسمح لأيّ دولة بالتنقيب عن الغاز دون التوقيع على اتّفاقيّات ترسيم الحدود البحريّة مع باقي الدّول المطلة على البحر المتوسط، ويُعد «منتدى غاز شرق المتوسط» إحدى أدوات تحوُّل مصر لمصدر إقليمي للطاقة في المنطقة، حيث تمتلك البلاد جميع القدرات لتنفيذ هذا المشروع، فمصر لديها إمكانات هائلة تؤهّلها لهذا الأمر، فهناك مصانع لإسالة الغاز الطبيعي في مدينتي إدكو ودمياط، وشبكة غاز طبيعي، ومستودعات تخزين وكوادر مدربة مصريّة خبراتها تزيد على 100 عام.[10]

تسعى دولة العدو الإسرائيليّ إلى إيجاد مساحة مستقلّة عن منتدى غاز شرق المتوسط، وهي تريد إيجاد بدائل عن هذا المنتدى وقنوات أخرى لتصدير غازها نحو أوروبا تكون هي صاحبة القرار المستقل فيها، ومن شأن ذلك إعطاؤها دورًا أكثر أهمّية في منظومة الطاقة العالميّة، خاصةً أنَّها

تمتلك عناصر قوة متمثِّلة بكفاءات علميّة وفنيّة وقدرات مادّية عالية المستوى، تتفوق فيها على جميع دول المنطقة، وعلى الرغم من عدم وجود أدلّة ثابتة حول ممارستها ضغوطًا لتأخير الاستكشاف والاستخراج من حقول الغاز اللبنانيّة، إلّا أنّ حديثًا بهذا الشأن كان يدور في الكواليس، وهي سعت أيضًا لمد خط أنابيب من الكيان الإسرائيلي إلى أوروبا عبر قبرص واليونان، وبطول حوالي ألفي كيلومتر، لنقل إمدادات الغاز الإسرائيلي إلى الدّول الأوروبيّة، وكانت المشاورات حول إنشاء «خط أنابيب غاز شرق المتوسط» ونقله للإمدادات إلى أوروبا، قد بدأت منذ ما يقرب من 10 سنوات، مع طرح دعم الإتّحاد الأوروبي ماليًّا له بصورة جزئيّة، وفي هذا الشأن، صرَّح وزير الطاقة القبرصي «جورج بابانستاسيو» (George Papanastasiou)، أنّ مشروع «خط أنابيب شرق المتوسط»، الذي ظلّ قيد المناقشة بين الكيان الإسرائيلي وقبرص واليونان منذ نحو عقد من الزمان، لم تُتَّخَذ أيّ تحركات لتنفيذه، وواجه تحدّيات كبيرة، وأضاف: «إنه مشروع كبير للغاية ومرتفع التكلفة، وهناك مشكلات فنّية، مثل عمق البحر، وقدَّم المسؤول القبرصي بديلًا للمشروع الجديد، عن طريق ربط خط أنابيب بطول 300 كيلومتر بين الحقول قبالة فلسطين المحتلة مع بلاده، حيث أنَّ ذلك يوفر لبلاده الوصول إلى الغاز الرخيص، ويمنح تل أبيب منفذًا آخر للتصدير بالإضافة إلى مصر.[11]

كان الكيان الإسرائيلي قد أعطى موافقته المبدئيّة على تطوير حقل غاز «غزة مارين» الواقع على مسافة نحو 30 كلم قبالة غزة، على أن يتم التوصّل لتنسيق أمنيّ مع السلطة الفلسطينيّة ومصر، وتشير التقديرات إلى أنّ «غزة مارين» يحتوي على أكثر من تريليون قدم مكعبة من الغاز الطبيعي وهو ما يفوق بكثير ما يلزم الأراضي الفلسطينيّة من طاقة ويمكن تصدير بعضه. لقد ظلّ هذا الحقل بدون تطوير بسبب خلافات سياسيّة والصراع العربيّ الإسرائيليّ فضلًا عن عوامل اقتصاديّة.[12] أما بعد حرب غزة الأخيرة فقد أصبح مصير الاستثمار في هذا الحقل مجهولًا ومؤجّلًا وقد يكون جزءًا من الحل.

تتسابق كلٌّ من مصر وتركيّا وإسرائيل على اكتساب النفوذ والإمساك بورقة الطاقة في المنطقة، وذلك من خلال لعب دور مركزيّ وأساسيّ في أيّة مشاريع طاقويّة حاضرًا ومستقبلًا، مستفيدين من أزمة الطاقة الناتجة عن الحرب الروسيّة–الأوكرانية، وفي هذا السباق، تتشابك الصراعات السياسيّة

والأمنيّة مع المصالح الاقتصاديّة وضمن أبعاد جيوسياسيّة تزيد من تعقيد المشهد الطاقويّ. شاركت العوامل الاقتصاديّة والجيوسياسيّة في اكتشاف النفط والغاز بمعظم الأقطار المنتجة، وازداد الصراع الجيوسياسيّ في بعض الأحيان ليشمل منافسات حادّة بين الشركات الدوليّة، واشتدّت النزاعات للحصول على شروط مفضلة لتتطور وتشمل نزاعًا بين دول الشركات المتنافسة (الدّول الصناعيّة الكبرى)، وامتدّت أوجه النزاعات هذه طوال القرن العشرين لتبرز مؤخرًا في الصناعة الغازيّة الفتيّة في شرق البحر الأبيض المتوسط، وفي المشهد الجيوسياسيّ المعقَّد، تبرز عدّة نزاعات جيوسياسيّة مؤثرة على قطاع الطاقة في المنطقة، ولا سيّما على لبنان ومستقبل هذا القطاع لديه، وهي التالية:[13]

1- الصراع العربيّ الإسرائيليّ، شكّل أول الخلافات الجيوسياسيّة لغاز شرق المتوسط، حين منحت السلطة الفلسطينيّة في 1999 عقدًا للاستكشاف والإنتاج في بحر غزة لشركة «بريتش غاز» (Brit-ish Gas) وشركائها، والتي اكتشفت في العام 2000 حقل «غزة مارين» باحتياطيّ غازيّ محدود بنحو 1،4 تريليون قدم مكعب. ورغم مرور عقدين من الزمن، كان لا يزال هذا الحقل الفلسطينيّ البحري دون تطوير، وذلك بسبب رفض العدو الإسرائيلي المستمر لتطويره، وقد احتكر هذا الكيان تزويد الضفة الغربيّة بالوقود وبالأسعار وبالكمّيات التي تحدّدها، فاتحًا نافذة صغيرة لمصر للمشاركة في هذا الإمداد. لاحقًا، شكّل إيقاف تطوير حقل «غزة مارين» وقطع الإمدادات عن الضّفة وغزة في الوقت الذي يرتئيه العدو الإسرائيلي، أول نزاع بترولي في شرق المتوسط.

2- عدم ترسيم الحدود البحريّة للمناطق الاقتصاديّة الخالصة بشكلٍ كامل بين دول المنطقة، فقد عانى لبنان من هذه المشكلة مع الكيان الإسرائيلي، قبل أن تُحلّ في العام 2022، أمّا بالنسبة للحدود الشماليّة مع سوريا، فلم يتم التفاوض معها لرسم الحدود البحريّة مع لبنان.

3- النزاع التركيّ – المصريّ، صراع حديث العهد يتعلّق بالدّولتين الأكبر في منطقة شرق المتوسط، واللّتان تحتاجان استهلاكًا عاليًا من الطاقة. تشكل تركيّا نقطة عبور مهمة جدًّا لنفط وغاز روسيا ودول بحر قزوين إلى أوروبا. إلّا أنّ تركيّا تفتقد الاحتياطات البترولية وهي بحاجة إلى زيادة وارداتها السنويّة البترولية نظرًا لضخامة وتطور صناعاتها، وتبنّت التوسّع في المناطق المجاورة، للمشاركة في ثروات

المنطقة. بينما تحاول مصر الاستفادة القصوى من منشآتها الغازيّة من أنابيب الغاز الدوليّة ومحطات التسييل لأجل التصدير، وتُعتبر مصر دولة نفطيّة وغازيّة في الوقت ذاته، ما يجعلها في وضع أفضل من تركيّا التي، إلّا أنّ مشكلة مصر أنها تعاني عجزًا في الإنتاج النفطي مقارنة باستهلاكها الداخلي.

4- النزاع التركي مع قبرص واليونان، حاولت تركيّا تهديد الشركات العاملة في المياه الاقتصاديّة القبرصية، ولكن هذه الشركات لم تستجب لها، وأعلنت تركيّا ترسيم حدودها مع ليبيا، ما أثار استنكار كل من مصر واليونان، اللّتان تشتركان مع تركيّا بهذه الحدود، وتوتّرت العلاقة مع اليونان بسبب ذلك وكادت تتسبّب باندلاع حرب بينهما.

في خضم هذه المنافسة، لم يتَّخذ لبنان قراره بعد في شأن رؤيته لمستقبله ودوره في منظومة الطاقة الإقليميّة والعالميّة، على الرغم من أنّ لديه حظوظًا كبيرة في ذلك، في حال صدقت التوقّعات بشأن كمّيات الغاز الموجودة في مياهه الاقتصاديّة الخالصة.

تعتبر درجة الأمّان في البلد المُراد الاستثمار فيه، مسألة مهمة جدًا وعامل رئيس ضمن العوامل والاعتبارات التي يجب أخذها في الحسبان للوقوف على درجات وأنواع المخاطر التي قد تواجه الشركات المستثمرة، وهذه المخاطر تُشكِّل نقاط ضعف وعامل مزعزع لاستقرار الدّولة ولو كانت هذه العوامل في وضع مستقرّ حاضرًا، لأن خطرها قد ينفجر في أي لحظة ويجب وضعه في حسابات إدارة وتقييم المخاطر القائمة والمحتملة. يُعتبر وجود لبنان في مركز متقدّم جدًا في مؤشر الهشاشة، نقطة ضعف سلبيّة مؤثّرة على تشجيع الاستثمارات فيه، وهنا يجب التركيز على المخاطر الخارجيّة المتمثّلة بالإرهاب، الهجمات السيبرانيّة، الاعتداءات الإسرائيليّة، التدخّل في شؤون لبنان الداخليّة من قبل الدّول الإقليميّة والعالميّة التي لها نفوذ وتأثير على الأحداث الداخليّة وعلى اتّخاذ القرار فيه، وهنا تجدر الإشارة إنه ضمن هذه المخاطر، تأتي الهجمات السيبرانيّة كتهديد خارجي مشترك لكافّة الدّول والشركات المنتجة لصناعة البترول، وكانت 40 بالمئة من الهجمات السيبرانية المسجّلة قد استهدفت قطاعات طاقويّة، وبسبب ذلك فإن 50 بالمئة من شركات النفط والغاز لديها وثائق وإستراتيجيّة معتمدة لأمن المعلومات، وبلغ معدل الخسائر السنوية التي أصابت قطاعات الطاقة بسبب الهجمات السيبرانيّة 19،78 مليون دولار أميركي، بينما بلغت الخسائر بنتيجة هذه الهجمات ضدّ منشآت

النفط والغاز عام 2018 بحوالي 1،87 بليون دولار أميركي.[14] إنَّ لبنان، وبسبب هشاشته البنيويّة، معرضٌ لكثير من المخاطر والتهديدات الخارجيّة، كما أنَّ عدم توافر وسائل وأدوات الحماية والردع من هذا النوع من التهديدات والمخاطر، يرفع من درجة التحدّيات الواجب العمل على إيجاد حلولٍ لها، وهذا يتطلب خبرات وقدرات مادية وفنية في مجالاتٍ متعدّدة.

أنشأت الدّولة القبرصية في العام 1995، «مركز تنسيق الإنقاذ المشترك» (JRCC–Joint Rescue Coordination Center)، وتمّ في العام 2002 رفده بالقدرات التي جعلت هذا المركز قادرًا على التدخّل بفعاليّة في كافّة أنواع الحوادث في المياه القبرصيّة ومحيطها القريب، وقد وقّع المركز اتّفاقيات بحث وإنقاذ ثنائيّة مع البلدان المجاورة، تحدّد وتصف الإجراءات التي يجب أن تتَّخذ خلال عملية البحث والإنقاذ بالقرب من الحدود المتاخمة، حيث يكون التعاون مع بلد واحد أو أكثر ضروريًّا، وقد تمّ توقيع اتّفاقيّات البحث والإنقاذ مع لبنان في العام 2008. يأخذ هذا المركز بعين الاعتبار العمل في ظروف صناعة البترول في المياه البحريّة، والتدخل على منصّات الحفر والاستخراج وفي محيطها وجوّها وأعماقها، مستخدمًا قدراته النوعيّة كافّة ومستفيدًا من منظومة قيادة وسيطرة واتصال وتبادل معلومات، بالتعاون مع البلدان المعنيّة ومع الأقمار الاصطناعيّة وأجهزة الرصد والمراقبة المتوافرة[15] ومن شأن هذه الاتّفاقيّة أن تجعل لبنان قادرًا على طلب المساعدة في حال حدوث أيّ كارثة أو حدث في مياهه الاقتصاديّة الخالصة، لا سيّما في منطقة الاستكشاف والاستخراج للغاز وفي نشاطات صناعة البترول في تلك المياه، إضافةً إلى عمليّات البحث والإنقاذ.

تضاف على المخاطر والتحديات التي ذُكرت، مخاطر أخرى متعلقة بالوضع الأمني والسياسيّ في لبنان والتأثيرات التي تأتي من الخارج، بنتيجة الارتباط بدول ومحاور إقليميّة وعالميّة، إضافةً إلى الالتزام بقضايا سياسيّة مثل القضيّة الفلسطينيّة والصراع مع العدو الإسرائيليّ، وأيضًا تداعيات المواقف السياسيّة لبعض الأطراف اللبنانيّين، والنشاطات الديبلوماسيّة الخارجيّة، والتي تُرتّب على لبنان تحمُّل نتائجها، سواء كانت هذه النتائج إيجابيّة أم سلبيّة، فلبنان كما هو معروف، يعيش حالة تأرجح في علاقاته الخارجيّة مع بعض الدّول العربيّة والإسلاميّة، وكذلك مع الولايات المتّحدة وفرنسا، حيث أنّ هناك ملفّات هامّة وحسّاسة يتعرض لبنان من خلالها لضغوطات أمنيّة وسياسيّة واقتصاديّة خارجيّة

من قبل هذه الدّول، وذلك بهدف تحقيق مصالحها في لبنان وفي المنطقة والعالم. تكمن المشكلة الكبرى أن الانقسام الحاد بين الأطراف السياسيّة اللبنانيّة، هو الذي يزيد من أخطار هذه التهديدات ويرفع مستواها، ويجعل الدّولة اللبنانيّة غير قادرة على اعتماد سياسة خارجيّة واضحة وثابتة، تأخذ بعين الاعتبار في الدّرجة الأولى مصلحة لبنان ومصلحة الشعب اللبنانيّ.

في ظل معاداة إسرائيل، تبقى سوريا المنفذ البري الوحيد للبنان، وهذا جعل من لبنان بلدًا جاذبًا لموجات اللجوء السوري بنتيجة الأحداث الداخليّة في سوريا ووجود الإرهاب وتنظيم داعش، إضافة إلى وجود قوى إقليميّة وعالميّة أخرى، مثل الجيش التركي، الجيش الأميركيّ، الجيش الروسيّ، قوّات من الحرس الثوري الإيراني وحزب الله. يمثِّل النزوح السوري معضلة كبيرة ترهق البنى التحتيّة اللبنانيّة، وتزيد على مجتمعه مشاكل وأزمات متعلّقة بالأمن والغذاء وظروف العيش اليوميّة، ويوجد في لبنان اليوم أكثر من مليوني نازح سوري، عدد كبير منهم دخل البلاد خلسة، بينما يقوم العديد منهم بالذّهاب إلى سوريا بشكلٍ دوريّ، ويَعتقد البعض أنّه في ظروف هاتين الحالتين، تسقط صفة اللاجئ عن السوري الذي تنطبق عليه إحداهما، وبالتالي يحق للدولة اللبنانيّة، إعادته إلى بلاده، بينما يرفض قطاع واسع من الشعب العودة غير الطوعيّة، ففي الوقت الذي يُصر مسؤولون وأحزاب وقوى محلّية على مطلب إعادتهم في ظل الأزمات الاقتصاديّة المتصاعدة، تُحذّر جمعيّات ومنظمات محلّية ودوليّة من هذه «العودة غير الطوعيّة».[16]

تدخل «مصادر الطاقة» على المستوى العالمي، ضمن الأهداف الإستراتيجيّة التي تسعى القوى العظمى للسيطرة عليها، أو أقلّه منع الخصوم من اكتساب نفوذ فيها، وهذا يُترجم من خلال علاقات دوليّة تأخذ أحيانًا اتّجاهات سلميّة، وأحيانًا أخرى اتّجاهات عنفيّه، وهذا العنف يحدث في كثير من الأحيان في المواقع الجيوستراتيجيّة الهامّة، حيث تجتمع الأهمّية الجغرافيّة مع الثروة ليشكلا معًا لعنةً قد لا تسلم البلاد منها. إنّ لبنان يحمل في جيناته وفي بيئته الخارجيّة جميع عناصر الاضطراب والعنف، وهو كان ولا يزال يعاني من أزمات خارجيّة أحاطت به، وأقحمته فيها رغمًا عنه أو بإرادته. يحتاج لبنان لقيادة واعية وسياسة خارجيّة حكيمة يقودها أكفاء وخبراء أمنيّون واقتصاديّون ليتم انتشاله من بؤرة الفقر ودوامة الانهيار قبل فوات الأوان.

الفصل الثاني: الخيارات، الحلول والإجراءات

تسير عمليّة اتِّخاذ القرار في وزارة الطاقة والمياه، والمسؤولة عن ملف النفط والغاز المُكتشف في لبنان، في جو من الارتياب وعدم الثّقة، بنتيجة الفشل الكبير في إدارة قطاع الكهرباء، والتاريخ السّيء في إدارة هذا القطاع، على الرغم من وجود لجنة نيابيّة دائمة مختصّة لمتابعة عمل الوزارة ودراسة قراراتها، فالمجلس النيابي ينتخب لجانه الدائمة داخل المجلس، للنظر في المشاريع والاقتراحات وسائر القضايا التي يجب درسها، وفي هذا المجال يمكن للِّجان أن تدعو الوزير المختص أو من ينتدبه لحضور جلساتها، ويحقّ للجان المجلس أن تطلب إلى الوزير المختص تزويدها بالمستندات والوثائق والمعلومات التي ترى الاطلاع عليها ضروريًّا، ولكل نائب حق حضور جلسات اللجان ولو لم يكن عضوًا فيها وله أن يناقش المواضيع المطروحة على البحث وأن يبدي رأيه وأن يتقدّم باقتراحات وبتعديلات كسائر أعضاء اللجنة غير أنّه لا يحق له الاشتراك في التصويت. [17] يستغرب الكثيرون كيف أنَّ بعض الوزارات والإدارات تقترف أخطاءً جسيمة ومدمّرة، دون أن تتمكَّن أجهزة الرقابة من كشف هذه الأخطاء ومنع حدوثها، أو كشف المرتكبين ومحاسبتهم. وتتعدّد الأجهزة الرقابية في لبنان ويعتبر «ديوان المحاسبة» بمثابة محكمة إداريّة تتولى القضاء المالي مهمّتها السهر على الأموال العموميّة والأموال المودعة في الخزانة، وكذلك «التفتيش المركزي» الذي تشمل صلاحياته جميع الإدارات والمؤسّسات العامّة، وأيضًا «مجلس الخدمة المدنيّة» إذ تسمح اختصاصاته الرقابيّة بإبداء الرأي في قانونيّة التعيينات والتوظيفات ودرس شؤون الموظفين الذاتيّة ومراقبة معاملاتهم إضافةً إلى «الهيئة العليا للتأديب» التي تشمل صلاحياتها جميع فئات وأنواع موظّفي الإدارات العامّة والمؤسّسات العسكريّة. [18] لا يمكن إذًا أن تستقيم الأمور دون تفعيل أجهزة الرقابة الإداريّة والقضائيّة، لتشرف على القرارات المتَّخذة ولتحاسب وتحاكم الفاسدين، وبدون ذلك سيكون من الصعب ضبط الاستثمار في قطاع البترول، ولن يكون هناك شفافيّة وإدارة جيّدة للموارد الماليّة.

يتمّ الحديث عن إنشاء «الصندوق السيادي» وعن وضع قانون خاص بهذا الصندوق، من قبل لجنة

فرعيّة منبثقة عن لجنة المال والموازنة في مجلس النواب، وهذا أمر جيد ويبشر بالخير، ولكن من ناحية أخرى يجب درس الخيارات المتوافرة في مسألة الاستثمار في ثروة النفط والغاز، وإذا كانت الحكومة اللبنانيّة قد حزمت أمرها واتّخذت قرارها في شأن البلوك رقم 9، فيجب عليها أن تستفيد من هذه التجربة وملاحظة الثغرات التي ظهرت لاحقًا، وتجاوزها أو تلافيها في أي اتّفاقات أخرى مع الشركات فيما خص البلوكات الباقية. إن اللبنانيّون يحلمون بمستقبل أفضل ويعوّلون على هذه الثروة لتكون خشبة الخلاص من الأزمة الاقتصاديّة، ولكن وبنفس الوقت، ربما هناك العديد من المسؤولين وأصحاب النفوذ يعوّلون أيضًا على هذا المصدر لزيادة ثروتهم والمشاركة في «المحاصصة التوظيفية» التي اعتادوا عليها.

المبحث الأول: الحلول والخيارات الماثلة لحماية القطاع

قد لا يدرك جميع اللبنانيّون ما هي الخيارات والاحتمالات الماثلة في شأن الاستثمار بأفضل ما يمكن في ثروة النفط والغاز، وهم وبمعظمهم أيضًا لا يمتلكون الخبرة والمعرفة الكافية في هذا المجال، ولكنهم بلا شك يتابعون تفاصيل وأخبار هذه الثروة عبر وسائل الإعلام المرئيّة والمسموعة، وأكثر ما تمّ تداوله مسألة الذهاب «شرقًا» أو «غربًا» نسبةً للمحاور السياسيّة الدوليّة، فالذهاب شرقًا يعني التعاون مع كل من روسيا والصين، أمّا الذهاب غربًا فيُقصد به التعاون مع الولايات المتّحدة وفرنسا وإيطاليا وباقي الدّول الأوروبية، وفي الحقيقة أن مقاربة هذا الموضوع من الزاوية السياسيّة–الأمنيّة، غير صحيحة وغير موفّقة إطلاقًا بالنسبة للمنادين بها، فالمصلحة الاقتصاديّة في ظروف مماثلة لما يمر به لبنان، يجب أن تتجاوز سياسة المحاور الإقليميّة والعالميّة، كما أن الدفع باتجاه التعاون مع شركات ودول عربيّة ذات الخبرة الراسخة في هذا المجال، لا سيّما الخليجيّة منها، دولة قطر مثلًا، يُعد من أفضل الخيارات، فهناك المزيد من البلوكات التي تنتظر الاستكشاف والاستثمار في المياه الاقتصاديّة اللبنانيّة، ومن المستبعد وجود أطماع لدول الخليج في ثروات لبنان.

أمّا في شأن التحّديات المتعلّقة بالتدخّلات والضغوطات الخارجيّة، سواء كانت متعلقة بقرارات سياسيّة وأمنيّة أو بقرارات اقتصاديّة، خاصة تلك المرتبطة بقطاع الطاقة وثروة النفط والغاز، لا يجب أن ننسى

أن هذه التحديات مرتبطة أساسًا بالمشكلة البنيويّة للمجتمع اللبنانيّ وانقسامه على نفسه من ناحية تأييده لدول والتزامه مع محاور وجهات خارجيّة، حيث يبرز شرخٌ عميق ينعكس سلبًا على قوّة الموقف الداخليّ في مواجهة أيّ ضغوطات أو تدخّلات تربك مساره السياسيّ والأمنيّ والاقتصاديّ، كما أنّ الارتباط مع الخارج يتجاوز في بعض الأحيان مجرد التأييد للمواقف، ليصل إلى التبعيّة شبه الكاملة والتضحية أحيانًا بالمصلحة الوطنيّة، لذلك يجب إعادة النظر بالسياسات الخارجيّة للدولة، وتشذيب ممارسات الأطراف الداخليين، ورسم خطوط واضحة في السياسات والرؤى الوطنيّة المستقبليّة، لضمان مصالح الدّولة والشعب اللبنانيّ.

أعلن رئيس الحكومة اللبنانيّ نجيب ميقاتي، أثناء توقيع الاتّفاق مع «قطر للطاقة»، أنّ ائتلاف الشركات العاملة في البلوكين 4 و9 سيساهم في دفع الاستثمارات في قطاع الطاقة قُدمًا، وهو استثمار طويل الأمد ستواكبه الدّولة اللبنانيّة بحوكمة رشيدة وشفافيّة مطّلقة، واعتبر أنّ هذا الائتلاف المرموق عالميًا يعزّز ثقة الاستثمار في لبنان، بالرغم من الظروف الصعبة التي يمرّ بها، ويضعه في المستقبل على الخريطة النفطيّة في الحوض الشرقيّ للبحر الأبيض المتوسط. إنّ موقع لبنان الجغرافيّ سيمكّنه من لعب دور محوريّ بالإضافة إلى الدّول الصديقة في المنطقة لإمداد الغاز إلى أوروبا، كما أنّه يشجّع الشركات العالميّة على المشاركة في دورة التراخيص الثانية للبلوكات البحريّة المطروحة للمزايدة، وشدّد على أنّ الاستثمار القطريّ في قطاع الطاقة يشكّل شراكة استراتيجيّة بين لبنان وقطر ويفتح الطريق مستقبلًا لاستثمارات عربيّة وخليجيّة على وجه الخصوص لما فيه مصلحة لبنان وأشقّائه العرب. بموجب هذه الاتفاقيّة استحوذت «قطر للطاقة» على حصة 30 بالمئة في الاستكشاف اللبنانيّ.[19] وبعد أن أصبحت شركة قطر للطاقة شريكًا في ائتلاف الشركات التي تملك الحقوق البترولية في البلوكين 4 و9 في المياه البحريّة اللبنانيّة، فإن ذلك يضيف مزيدًا من الضمانات للحكومة اللبنانيّة، وسيشكل البلوك رقم 9 حيث حقل قانا الذي يقع جزء منه خارج المياه الإقليميّة، منطقة رئيسيّة للتنقيب ستضطلع بها الشركات الثلاث، وقطر التي كانت أول دولة خليجيّة أقامت علاقات تجاريّة مع إسرائيل عام 1996 قبل أن تقطعها عام 2009 بسبب الحرب في قطاع غزة، اضطلعت بدور في الوساطة التي أدّت إلى ابرام اتّفاق ترسيم الحدود البحريّة اللبنانيّة مع الكيان الإسرائيلي. إن دخول قطر في

هذا الائتلاف يعتبر ضمانةً سياسيّةً، باعتبارها شريكًا موضع ثقة للغرب وحلفائه. ونظرًا لتجاوز حقل قانا خط الترسيم، فإن دولة العدو ستحصل، وفقًا لاتفاق الترسيم، على تعويض من مشغل البلوك 9، الذي يشكل اتحادًا للشركات المستثمرة فيه، بما في ذلك قطر للطاقة. وسيتم دفع هذا التعويض تقديراً للحقوق الناجمة عن أي اكتشافات محتملة في المنطقة المحتملة، حيث تقدر حصة العدو الاسرائيلي فيه بنسبة تقارب 17 بالمئة.

وفي خطوة إيجابية في ملف البترول وافق مجلس الوزراء في بداية العام 2024 على تلزيم البلوكين الثامن والعاشر الى نفس الكونسورتيوم الذي التزم البلوك رقم 9 وهو يضم «توتال انرجي»، «إني الإيطالية» و»قطر للطاقة». يبدو أن الدولة اللبنانية متمثّلة بوزارة الطاقة والمياه وهيئة إدارة قطاع البترول قد استفادت من تجربتها في تلزيم البلوكات السابقة 4 و9 ونجحت في تحسين شروط العقد في البلوكات رقم 8 و10 لا سيما في تقصير المهل وفرض تقديم التقارير إليها. [20]

إنَّ مسألة بأهمّية الاستثمار في ثروة الغاز والنفط الموعودة، يجب أن تخضع بكافّة جوانبها وتفاصيلها لجميع أنواع الرقابة المسبقة واللاحقة، القانونيّة منها والفنيّة والإداريّة، ويجب أن تمارس هذه الرقابة كل الجهات والأجهزة المخوَّلة بذلك والتي يحق لها الخوض فيها، ليس فقط لحماية هذا القطاع من الأخطار والتهديدات الداخليّة، بل أيضًا لحمايته من التدخّلات والممارسات والنشاطات الخارجيّة التي تهدر حق لبنان في هذه الثروة كاملة، دون أيّ انتقاص من حقوقه وفقًا للقوانين والأعراف الدوليّة، كما أنَّ الشفافيّة وحق الوصول إلى المعلومات، يجب أن يكون متاحًا لكافّة المواطنين، ولكافّة وسائل الإعلام والمنظّمات والجمعيات الوطنيّة المهتمة في هذا الشأن، وينص قانون الوصول إلى المعلومات في مادّته الأولى، أنّه يحق لكل شخص طبيعيّ أو معنويّ، الوصول إلى المعلومات والمستندات الموجودة لدى الإدارة والاطّلاع عليها، وفقًا لأحكام هذا القانون، مع مراعاة عدم الإساءة في استعمال هذا الحق، ويُقصد بالإدارة الدّولة وإداراتها العامّة والمؤسّسات العامّة والهيئات الإدارية المستقلة والمؤسّسات والشركات الخاصة المكلفة بإدارة مرفق أو ملك عام، والهيئات الناظمة للقطاعات، لا سيّما هيئة إدارة النفط والصندوق السياديّ والصناديق الأخرى.[21]

يمارس مجلس النواب اللبنانيّ، إضافةً إلى دوره التشريعيّ، الرقابة الشاملة على سياسة الحكومة وأعمالها، وبالتالي فالمجلس النيابي مجتمعًا، مسؤولًا عن المراقبة والتدقيق في نشاطات وأعمال الحكومة في كافّة المجالات، وهو وكما سبق وذكرنا، يؤلف لجانًا نيابيّةً موزّعةً ومختصّة بعمل الوزارات ودراسة مشاريعها، وعلى الرغم من إناطة مجلس النواب اللبنانيّ بسلطة رقابيّة وتشريعيّة واسعة بحسب اتّفاق الطائف، لم يضطلع المجلس في حقبة ما بعد الحرب الأهليّة بدوره كاملًا في عمليّة صنع السّياسات، كما يظهر جليًّا من خلال دوره، أو بالأحرى غياب دوره، في قطاع النفط والغاز الوطنيّ، وإخفاق قانون الموارد النفطيّة في المياه البحريّة الصادر في العام 2010 في إدراج إطار حوكمة متماسك، وخلو العمليّة التشريعيّة الخاصة بمجلس النواب، والمفترض أن تكون جزءًا لا يتجزّأ من صياغة ذلك القانون، من أيّ ديموقراطيّة في صنع القرار. أضف إلى ذلك أنّ مجلس النواب فشل في ممارسة دوره الرقابي، وهناك حاجة إلى إطلاق عجلة الإصلاح وإعادة التأهيل ضمن القطاع من خلال تعزيز الممارسات التشريعيّة وممارسات الرقابة في مجلس النواب، ووجوب أن يقوم مجلس النواب بتطوير رؤية تشريعيّة متكاملة للقطاع، وأن يقوم بتعزيز دور اللجان والأجهزة الداعمة، لا سيّما الأجهزة الرقابيّة، إلى جانب تعزيز دوره من خلال الوصول إلى المعرفة، والخبرات، والشفافيّة في المعلومات لأعضائه، ولعامة الشعب.[22] وينتقد الكثيرون عملية الاتّفاق على ترسيم الحدود البحريّة بين لبنان وفلسطين المحتلة، والتي تمّت بسرعة دون ملاحظة أي دور مباشر وملموس لمجلس النواب، باستثناء مباركة وموافقة رئيس المجلس عليه، فالاتّفاقيّة التي صادقت عليها حكومة العدو الإسرائيلي بأغلبيّة كبيرة وعُرضت على الكنيست للاطلاع، أمّا في لبنان، فإنّ الملف حُسم لجهة أنّ مجلس النواب لن يصوّت، وقد يطّلع عليه لاحقًا انطلاقًا من مبدأ حق الوصول إلى المعلومات ومراقبة التنفيذ فقط، من دون إبداء الرأي فيه. في هذه الحالة، وبعد شبه الإقصاء لدور مجلس النواب في عمليّة الترسيم، والخوف من القيام بما هو مماثل في ترسيم الحدود البحريّة مع سوريا مستقبلًا، يجب البدء من الآن بترتيب المسارات والإجراءات التي يجب أن تتم في عمليّة التفاوض والترسيم والتّوقيع مع الحكومة السوريّة، خاصة أنّ المفاوضات والاتصالات تجري مع دولة شقيقة وليس مع العدو الإسرائيليّ، فاتّفاق ترسيم الحدود البحريّة الجنوبيّة لم يكن نهاية الطريق، وهناك الكثير من الإجراءات والواجبات التي يجب إنجازها في ملفّ الغاز والنفط اللبنانيّ.

يتوه اللبنانيّون في الجدل الكلامي والاتّهامات التي تتواجه بها الأطراف السياسيّة اللبنانيّة والجهات النافذة في مسائل إدارة شؤون الدّولة والهدر المالي والفساد، وتُشارك وسائل الإعلام، والتي يتبع جزءٌ كبير منها جهات سياسيّة معينة، في إلقاء مزيد من الغموض والضبابيّة على الحقائق والوقائع، مع الإشارة هنا إلى أنّ الإعلام في لبنان يُطلق عليه تسمية «السلطة الرابعة»، والتي من المفروض عليها أن تلعب دورًا هامًّا وجدّيًا في كشف الحقائق في الكثير من القضايا، مقابل ذلك، تعتمد بعض وسائل الإعلام على برامج الصحافة الاستقصائيّة أو البرامج السياسيّة المفتوحة كمنصة لإبداء الرأي وإبراز بعض الحقائق الموثّقة من قبل الحضور، أو من قِبل بعض المسؤولين والعاملين في الشأن العام، والتي تكشف الكثير من الخفايا ومسائل الفساد، لذلك يُعوَّل على هذا الإعلام كثيرًا في متابعة ومراقبة وكشف الحقائق كاملةً في أيّ مسألة تتعلق باستثمار ثروة النفط والغاز في لبنان، إضافة إلى ملفّات التوظيف وإدارة الأموال والمعدات والعقارات ذات الصّلة. على الرغم من بعض الإنجازات التي قام بها الصحافيّون الاستقصائيّون اللبنانيّون، وساهمت في كشف حقائق مهمة لصالح الرأي العام، بقيت الصحافة الاستقصائيّة اللبنانيّة مقيَّدة بنزعات شخصيّة ومغامرات فرديّة. من المؤسف أنّ الحالة السياسيّة في المجتمع اللبنانيّ، تجعله منقسمًا وعديم الثقة بالطرف الآخر، وهذا يُعتبر من أهمّ أسباب التمادي في الفساد والمحاصصة، حيث أنّ جهود الصحافة الاستقصائيّة لا تستطيع أن تؤثّر في جمهور ومناصرين أيّ مسؤول فاسد، كونهم بمعظمهم يستفيدون بطريقة ما من هذا المسؤول عبر الخدمات التي يُقدّمها لهم من خلال نفوذه، لذلك يجب أن يكون قطاع الطاقة بشكلٍ عام، وقطاع النفط والغاز بشكلٍ خاص، بعيدًا عن متناول السياسيّين التقليديّين، وأن يتمّ تسليمه لنخبة متخصّصة من التكنوقراط لا تتبع لأيّ جهة سياسيّة.

تتطلب المرحلة المقبلة في قطاع الطاقة والاستثمار في النفط والغاز، إضافةً إلى أهمّية الإحاطة بكافّة جوانبه وتفاصيله بالكثير من المراقبة والمتابعة والتدقيق والتفتيش والرقابة المسبقة واللاحقة، أن يتم مقاربة الموضوع بمسؤوليّة وكفاءة عاليتيّ المستوى، للبناء عليهما في إعادة تأسيس هذا القطاع، ليكون داعمًا للاقتصاد اللبنانيّ ورافدًا للأموال، وليس عبئًا على الخزينة وسببًا لزيادة الدين العام، كما أنَّ بناء صناعة بتروليّة قويّة هو أحد الخيارات الهامة التي من الممكن اللجوء إليها لتأمين فرص

العمل وتغيير النمط الاقتصاديّ والتحوّل عن قطاع الخدمات باتجاه قطاعاتٍ أخرى منتجة ومصدّرة للصناعات والمنتوجات اللبنانيّة. إنَّ ذلك يتطلّب تحفيز وحشد الخبرات والجهود المتخصّصة والمعنيّة بهذا الشأن في القطاعين العام والخاص، وذلك من أجل تأمين كافّة المستلزمات الماديّة والفكرية التي تحتاجها، ووضع الأطر المناسبة والممكنة لحلّ العقبات التي يمكن أن تعترضها بما يضمن نجاحها وجدواها الاقتصاديّة وضمان قدرتها على المنافسة.

هناك الكثير من الفرص والخيارات المتاحة للبنانيّين للاستفادة من عمليّات استثمار النفط والغاز، لقد تحدثنا مسبقًا عن مراحل صناعة البترول الثلاث، حيث تتميَّز كلٍّ منها بخصائصها ومخاطرها وفرصها في عمليّة حصاد الأرباح والنتائج المرجوّة، وبينما تتطلب المرحلة الأولى «Upstream» تقنيّات عالية ومعدّات وخبرة غير موجودة سوى لدى شركات التنقيب العالميّة، تُقدِّم المرحلتين التاليتين «Midstream» و«Downstream» فرصًا ومجالات يستطيع من خلالها لبنان أن يبني قطاع صناعة بتروليّ هام جدًا، لاسيّما بما يختص بتسييل الغاز الطبيعي وبيعه، وفي هذا السياق، لا بدّ من تطوير المرافق البحريّة في لبنان وإعدادها لاستقبال الغاز المسال، والعمل على إنشاء محطّات لتسييل الغاز على الشاطئ اللبنانيّ ما يجعل من لبنان مركزًا إقليميًّا مهمًّا على صعيد استغلال الطاقة وتصديرها في شرق المتوسط، الأمر الذي يُساهمّ في ربط الغاز المسال الذي يتم إنتاجه في لبنان بالأسواق القريبة والبعيدة لا سيّما بالسوق الأوروبيّة والآسيويّة على وجه الخصوص.

المبحث الثاني: المستقبل الموعود وإدارة الثروة

نعم لقد بدأ الحلم يتحوَّل إلى حقيقة، وهذا ما يُدركه العديد من المسؤولين اللبنانيّين وجزء كبير من المواطنين، وبدأت تتكشَّف تفاصيل هامّة واقعيّة ومنطقيّة في شأن مستقبل قطاع الطاقة وثروة النفط والغاز، فنحن نلاحظ مدى الجدّية التي تتعاطى بها الدّول والشركات العالميّة الكبرى مع لبنان في هذا الملف، وهذا يدعو للتفاؤل بدرجةٍ كبيرة، على الرغم من الصعوبات والتحدّيات الجيوسياسيّة التي فرضها موقع لبنان الجغرافيّ وطبيعة الأحداث التي تجري حاليًّا في محيطه وفي العالم، إضافةً إلى التزامه وانخراطه في قضايا متعدّدة أرهقت بنيانه الاقتصاديّ والأمنيّ والاجتماعيّ.

إنّ مزيدًا من الاستكشاف للبلوكات في مياه لبنان الاقتصاديّة، قد يعزِّز هذا التفاؤل ويفتح آفاقًا واعدةً في مستقبل أمنه الطاقويّ وفي إعادة الثّقة باقتصاده، ما يجلب الكثير من المستثمرين، شرط أن يترافق ذلك مع مناخ أمنيّ جيّد ومستقر، وعندما نتحدّث عن مناخ أمنيّ جيّد ومستقرّ، نعني بذلك اتّخاذ الدّولة اللبنانيّة لكافّة الإجراءات التي تطمئن المستثمرين والسواح والمغتربين في القدوم إلى لبنان، وذلك عن طريق ضبط الأمن الداخليّ والتعامل بصرامة وقوة مع كلّ النشاطات والأفعال المزعزعة للأمن، وعن طريق حوار بنّاء بين مختلف الأفرقاء اللبنانيّين، ليس لإيجاد حلول لخلافاتهم السياسيّة، بل لكي يأخذوا بعين الاعتبار دقّة المرحلة وحساسيتها الاجتماعيّة والاقتصاديّة، ولكي يساهموا في خلق الأجواء المستقرّة والابتعاد عن المغامرات السياسيّة والأمنيّة، وعن التصريحات المستفزّة، وإذا كان لبنان غير قادر فعليًّا على التأثير في بيئته الخارجيّة وجعلها أكثر أمّانًا واستقرارًا، فهو على الأقل يستطيع أن يقلّل من حجم تأثيراتها على أوضاعه الاقتصاديّة والأمنيّة والاجتماعيّة، وذلك عبر ضبط الحدود وعبر ديبلوماسيّة واعية وجادة لحلّ الكثير من القضايا العالقة، لا سيّما مع سوريا في مسألة النازحين السوريّين وعودتهم إلى بلدهم، إضافةً إلى مسألة ترسيم الحدود البحريّة الشماليّة وحل القضايا المتعلّقة بموضوع التداخل في البلوكات في المياه الاقتصاديّة الخالصة للبلدين.

قد تتطلّب المرحلة المقبلة منهجيّة تفكير مختلفة في مقاربة مسألة الأمن الطاقويّ في لبنان، أي التفكير «خارج الصندوق» (Out of the Box) فلبنان بلد يتميّز بشمسه الدائمة على مدار حوالي 9 شهور، وإنّ التحوّل نحو الطاقة المتجدّدة بسبب وجود شمس دائمة يُعتبر خيارًا ممتازًا، ويُعدّ لبنان من الدّول الأكثر تقدّمًا من حيث نسبة النمو المسجلة في السنوات الأخيرة في قطاع الطاقة الشمسيّة، ولعل ذلك كان الشّيء الإيجابيّ الوحيد الذي فرضته أزمة الكهرباء في لبنان وارتفاع أسعار المحروقات عالميًّا ووطنيًّا، وأصبح المواطن اللبنانيّ قادرًا على تحقيق اكتفائه الذّاتي من الكهرباء عن طريق الطاقة الشمسيّة، مستغنيًا عن كهرباء الدّولة التي بالكاد أن تصل، وعن كهرباء أصحاب المولّدات الباهظة الثمن. وفي هذا الإطار، يمكن للبنان اعتماد سياسة طاقويّة ترتكز بمعظمها على الطاقة الشمسيّة، حيث يجب على الدّولة اللبنانيّة أن تستبدل بناء معامل جديدة تعمل على الفيول الملوث للبيئة، بخطة تشجّع من خلالها المواطنين على اعتماد الطاقة الشمسيّة وطاقة الرّياح، فنحن أصبحنا نشاهد العديد

من المراوح التي تنتج الكهرباء عبر ضغط الرياح، متواجدة على الأسطح والمرتفعات بموازاة ألواح الطاقة الشمسيّة، ومن خلال ذلك يمكن بدلًا من تخصيص كمّيات كبيرة من الفيول ومشتقات البترول والغاز لتوليد الكهرباء من المعامل، تصدير هذه الكمّيات لتدر علينا أرباحًا أكثر من الإيرادات التي ستحقّقها الدّولة عن طريق استهلاكها في الداخل اللبنانيّ لتوليد الكهرباء.

أسهم القطاع الخاص بشكل فعّال في حل مشكلة انقطاع التيار الكهربائي الذي يواجهه اللبنانيون، حيث قام بتوفير حل مهمّ من خلال المولدات الكهربائية. وفي تحول إيجابي، يتوسع القطاع الخاص حاليًا في مجال الطاقة الشمسية. فقد قرر مجلس الوزراء في اجتماعه المنعقد في 12 أيار 2022 الموافقة على منح 11 ترخيصًا لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية، بقدرة إنتاجية تصل إلى 165 ميغاوات. يتوقع أن يبدأ الإنتاج خلال فترة زمنية قدرها ثلاث سنوات، شريطة أن تتمكن التحالفات الحاصلة على التراخيص من توقيع عقود شراء الطاقة، والحصول على التمويل، وتنفيذ المشاريع، والاتصال بالشبكة وفقًا للضوابط والمعايير المحددة. توزع هذه التراخيص على جميع مناطق لبنان، حيث توجد 3 في محافظتي البقاع وبعلبك–الهرمل، 3 في محافظتي الجنوب والنبطية، 3 في جبل لبنان، ومشروعان في محافظتي الشمال وعكار. يعكس هذا القرار إرادة الدولة اللبنانية في التعاون الفعّال مع هذه التحالفات لضمان نجاح هذه المشاريع الطاقوية.[23]

يرتبط الاستثمار اللبنانيّ في النفط والغاز المُكتشف بتحسين أوضاعه الاقتصاديّة، وبتأمين الطاقة المطلوبة للاستخدامات الداخليّة في الكهرباء العامّة والدوائر الحكوميّة والمرافق العامّة والبنى التحتيّة و المعامل وكافّة النشاطات الأخرى التي تستهلك الطاقة، وتلعب الثقة الدوليّة والإقليميّة، على مستوى الحكومات والمنظمات الدوليّة، في الأداء اللبنانيّ في هذا الاستثمار، دورًا رئيسًا في دمج قطاع الطاقة اللبنانيّ في محيطيه القريب والبعيد، ويَعتبر مرصد حقوق الإنسان (Human Rights Watch) أنّ السلطات اللبنانيّة مسؤولة عن الانتهاكات اليوميّة لحقوق السكان في الكهرباء ومستوى معيشيّ لائق والتعليم والصحة والبيئة الصحيّة، والناجمة عن أزمة الكهرباء المستمرة. وأنَّه يقع على لبنان واجب اتخاذ خطوات فوريّة لضمان حصول جميع السكان على تغذية كهربائيّة مستمرّة ونظيفة وبأسعار معقولة.[24] ويأتي هذا التقرير في رسالة واضحة للمسؤولين اللبنانيّين عن مدى انتهاك حق الشعب

اللبنانيّ من وجهة نظر حقوقيّة وإنسانيّة. إن أجواءً مماثلة لما حدث ويحدث في لبنان، واستعدادَ المسؤولين لكسب الربح الخاص على حساب المنفعة العامّة وعلى حساب خزينة الدّولة، يشجّع القوى الخارجيّة اقتصاديّةً كانت أم سياسيّةً، على استغلال هذا الوضع وإقامة صفقات وعقود مربحة لها، ولكنها غير عادلة بحق الشعب اللبنانيّ، ولن يكون هناك مشكلة لدى الخارج في التعاطي بهذه الطريقة مع لبنان الرسميّ، طالما أنّ الخسارة تطال الدّولة اللبنانيّة وليس دولتهم أو مؤسساتهم.

على الرغم من النسبة الكبيرة للمتعلمين في لبنان، لا سيّما في مستوى التعليم والتخصّص العالي، إلّا أنَّ لبنان يفتقد للخبرة وللعلم المختص في مجال الطاقة بشكلٍ عام، وفي صناعة البترول بشكلٍ خاص، وحيث أنَّ الاستثمار في العلم هو مسألة هامّة وضروريّة لبلدٍ مثل لبنان، يعتمد على كفاءة وخبرة أبنائه العلميّة سواء كان ذلك داخل لبنان، أو عبر تصدير الكفاءات والاختصاصيّين إلى الخارج، بقي على هذا البلد أن يضع خطّة توجيه علميّة واضحة تشجِّع التخصّص في مجالات صناعة البترول، وذلك على المستوى المهنيّ والجامعيّ.

اتَّفق الخبراء الاقتصاديّون في لبنان على ضرورة إنشاء «صندوق سيادي» لحفظ وإدارة إيرادات الاستثمار في النفط والغاز، ومفهوم الصندوق السياديّ هو مفهوم مقبول ومعتمد في العديد من الدّول المتطورة، وتُعرف «صناديق الثروة السيادية» أو «الصناديق السيادية» بأنَّها صناديق مملوكة لدولة ما، وتتكّون مواردها من أصول مختلفة كالأراضي أو الأسهم أو السندات أو فوائض الميزانيّة العامّة للدولة أو فوائض الاحتياطيّات النقديّة أو فوائض ميزان المدفوعات أو إيرادات عمليّات الخصخصة، وتتّسم أصولها بالضخامة وعملها بالسيادة، وتستثمر تلك الفوائض بالأسواق المحليّة أو الأجنبيّة أو فيهما معًا وفقًا لمعايير اقتصادية (التكلفة والعائد).[25] والصناديق السيادية تختلف بدورها عن المصرف المركزي للدولة، وهي جهاز يهدف فقط للربح وتحقيق أعلى عوائد للاستثمار من خلال الأموال والأصول والممتلكات، أي أنَّه أحد عناصر الاقتصاد الوطنيّ، ويكمن السرّ في المهارة والكفاءة في إدارة هذه الصناديق وكيفيّة تشغيل مقدراتها، ويعود ذلك إلى حرص الحكومات في تعيين الكفاءات والخبرات اللازمة لإدارة هذه المقدرات، سواء كانت أموال أو عقارات أو ثروات طبيعيّة.

تُعتبر الصناديق السياديّة على المستوى الاقتصاديّ الدّوليّ، صورة عن الحوكمة الرشيدة في البلدان التي تعتمدها، فهناك نجاحات كبيرة حقّقتها هذه الصناديق في بعض البلدان، مقابل إخفاقات كثيرة حدثت في صناديق بلدان أخرى، وقد جاء ترتيب الصناديق السيادية في العالم من حيث قيمة إجمالي الأصول في مطلع العام 2022 على الشكل التالي:[26]

الصندوق التقاعدي النروجي (1،4 تريليون دولار)، مؤسسة الاستثمار الصينيّة (1،2 تريليون دولار)، هيئة الاستثمار الكويتيّة (737 مليار دولار)، جهاز أبو ظبي للاستثمار (697 مليار دولار)، صندوق الاستثمارات العامّة في السعوديّة (620 مليار دولار).

أمّا في مطلع العام 2023، فقد حصلت تغييرات كبرى في قائمة صناديق الثروات السياديّة في العالم، كان من أهمّها خسارة صندوق التقاعد النرويجي صدارة القائمة بعد أعوام من التربع على عرش الصناديق السياديّة، لتحلّ محله مؤسّسة الاستثمار الصينيّة، وهذه التغيُّرات تعكس في جزءٍ منها جودة الاستثمار ومهارة الحكومات في إدارة هذه الصناديق، وبحسب بيانات معهد صناديق الثروة السياديّة حول العالم (SWFI–Sovereign Wealth Fund Institute) تراجع الصندوق السياديّ النرويجيّ إلى المركز الثاني بعد انخفاض قيمة أصوله بنسبة 19 بالمئة، بينما تصدَّر الصندوق الصينيّ الترتيب مع ارتفاع أصوله بنحو 129 مليار دولار، وأصبح الترتيب لأول خمسة صناديق سياديّة على الشكل التالي:[27]

مؤسسة الاستثمار الصينيّة (1،35 تريليون دولار)، الصندوق التقاعدي النروجي (1،13 تريليون دولار)، جهاز أبو ظبي للاستثمار (750 مليار دولار)، هيئة الاستثمار الكويتيّة (737 مليار دولار)، شركة حكومة سنغافورة للاستثمار (690 مليار دولار).

أمّا في حالة الصندوق السيادي اللبنانيّ، فتكمن الأهمّية والخطورة في إدارته، خاصة في بلد كلبنان لديه خصوصيّة سياسيّة واجتماعيّة داخليّة شديدة التعقيد، إضافة إلى ضعف أجهزة الدّولة الرقابيّة والقضائيّة.

كان الحديث عن إنشاء الصندوق السيادي اللبنانيّ، آخر النقاط التي يجب البحث فيها في مسألة استثمار ثروة النفط والغاز في لبنان، ونتوقّف هنا عند حجم التحدّيات التي تواجه هذه الخطوة، ومدى الغموض المحيط بها، والخوف الذي ينتاب المتابعين لها، فهناك العديد من الاقتراحات في شأن إدارة هذا الصندوق، الذي قد يختصر بمفهومه وحيثيّاته أحلام اللبنانيّين في إدارة الإيرادات الصافية للدولة اللبنانيّة من قطاع النفط والغاز بأفضل ما يمكن. على الرغم من ذلك، نعبر عن أملنا في أن تتجه الأمور نحو الأفضل، ليكون هذا الصندوق مصدرًا للإنقاذ للشعب اللبناني، مساهمًا في تخطي الأزمات الراهنة.

خاتمة

يتأثَّر لبنان بعدة عوامل جيوسياسيّة يتميّز بها محيطه الشرق أوسطي، وذلك بسبب موقعه الوسطي بين قارات أوروبا وآسيا وأفريقيا، في منطقة توجد فيها ممرّات مائيّة إستراتيجيّة تعتبر الأهمّ في العالم، مثل مضيق هرمز ومضيق باب المندب وقناة السويس، أضف إلى ذلك وجود الثروات البتروليّة في منطقة الخليج والاكتشافات الحديثة للغاز في الحوض الشرقيّ للمتوسط، كل ذلك جعله منطقة جاذبة للتدخل الخارجيّ ولمحاولات الهيمنة واكتساب نفوذ وقدرة تأثير على صنَّع القرار فيه، لذلك ومنذ مطلع القرن العشرين، كان استقراره عرضة لكثير من الأحداث، وأبرزها الصراع العربيّ–الإسرائيليّ ووجوده على تماس مع العدو، وكان دخول عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيّين ثم النازحين السوريّين إلى أراضيه، دليل هشاشة أمنيّة وسياسيّة، انعكست سلبًا على اقتصاده، مع وجود طبقة فاسدة من المسؤولين الذين أداروا البلاد بعقليّة المحاصصة وتقاسم الثروات، وما زاد الموقف تعقيداً كان الانقسام الداخليّ الكبير وارتباط جزء من الطبقة السياسيّة بمحاور ودول خارجيّة، سلبت قراره الأمني وأثَّرت سلبًا على أوضاعه الاقتصاديّة وعلى ثقة المحيط العربي والمجتمع الدّولي به.

كان للاعبين الإقليميّين والدّوليّين تأثيرًا كبيرًا على أوضاع لبنان في مجالات الأمن والاقتصاد، فهو بلد منخرط بقوّة بالعديد من القضايا، ويتأثر بالتحولات الخارجيّة في السياسة والأمن، وكان لاكتشاف الغاز والنفط في مياهه الاقتصاديّة، واحتمالات وجود احتياطيّات كبيرة في مياهه الاقتصاديّة الخالصة، أن

استوجب إعادة النظر في خياراته وعلاقاته الخارجيّة، مع الأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الاقتصاديّة المتردّية، وذلك في ظروف إقليميّة ودوليّة حرجة، أبرزت أهمّية أمن الطاقة على المستوى الدّولي، لا سيّما في ظل تداعيات الحرب الروسيّة–الأوكرانيّة، ومن أبرز الخيارات الماثلة أمّام لبنان في مشاريع استثمار البترول المكتشف، وفي الخوض في صناعات البترول، أن ينضمّ لمنتدى غاز شرق المتوسط الذي تقوده مصر، والذي يضم عددًا من دول المنطقة من بينها دولة العدو الإسرائيليّ، وهو خيار مستبعد حاليًّا، أمّا خياره الثاني فهو التعاون مع دول الخليج بشكلٍ عام، ومع دولة قطر بشكلٍ خاص، كون شركة «قطر للطاقة» قد حلّت مكان الشركة الروسيّة «نوفاتيك» في الكونسورتيوم الذي يجمعها مع «إيني» الإيطاليّة و«توتال إنيرجي» الفرنسيّة.

هناك فرصة للبنان ليكون عضوًا مهمًّا في منظومة أمن الطاقة العالميّة، ويرتبط ارتفاع حظوظه في هذا الشأن بنقطتين أساسيّتين، الأولى متعلّقة بحجم احتياطيات النفط والغاز الموجودة لديه، والثانية متعلّقة بسياسته الخارجيّة تجاه دول المنطقة والعالم، لا سيّما الخليجيّة منها، وتجاه اللاعبين الدّوليّين الكبار، مثل الولايات المتّحدة وبعض الدّول الأوروبيّة والصين وروسيا، وعليه في هذه الحالة تجاوز بعض العقبات واعتماد براغماتيّة لحماية مصالحه وتحقيق أهدافه ورؤيته لدوره المستقبلي في المنطقة وفي العالم. إنَّ موقع لبنان الجغرافيّ ووجود سابقة في كونه رصيفًا لمعالجة وتصدير البترول إلى الخارج، عبر المصافي والمرافئ التي كانت معتمدة آنذاك، يعطيه فرصة لإعادة لعب هذا الدور، على أن تتحقّق الشروط المطلوبة وأهمّها الاستقرار الأمنيّ وتأمين البنى التحتيّة والخدمات والتقنيات اللازمة لذلك، مثل الكهرباء والاتصالات وطرق النقل...الخ.

يُضاف إلى التحدّيات الجيوسياسيّة التي يواجهها لبنان، العديد من التحدّيات الداخليّة، والتي يرتبط بعض منها بالبيئة الخارجيّة على المستويين الإقليميّ والعالميّ، ومن أبرز هذه التحدّيات الفوضى والتهريب على الحدود، الاستقواء بالخارج، الصفقات والاتّفاقات تحت الطاولة على حساب رفاهيّة واستقرار الشعب اللبنانيّ، سوء الإدارة والهدر، الفساد والتوظيف العشوائيّ، وسياسة المحاصصة ووضع اليد على المال العام من قبل الأحزاب والقوى السياسيّة. يواجه لبنان الرسميّ صعوبات جدّية في التعامل مع هذه التحدّيات، كون الطبقة الحاكمة وأصحاب القرار هم ممثّلون للأحزاب السياسيّة

في الحكومة، وهنا، وفي ظل أجهزة رقابيّة غير فاعلة وقضاء ضعيف، يعوَّل على وعي المسؤولين والنواب في مراقبة أداء الحكومة في هذا القطاع، كما يجب على الإعلام والصحافة الاستقصائيّة لعب دور هام في كشف وفضح أيّ مخالفة أو صفقات ونشاطات فاسدة وغير قانونيّة في القطاع المذكور. أضف إلى ذلك، يجب على الدّولة اللبنانيّة أن تستعدّ جيدًا للمرحلة المقبلة والتي تتطلّب أن يكون لبنان جاهزًا ماديًّا من حيث البنى التحتيّة والخدمات، وفنيًّا من حيث تأمين الظروف التقنيّة والخبرات والأيدي العاملة، وإداريًا من حيث إدارة الاستثمار، لا سيّما كيفيّة التصرف بالإيرادات المتأتّية عن ثروة البترول، وكيف يمكن خلق فرص عمل وتشجيع قطاعات محدّدة لتدعم الاقتصاد الوطني.

هوامش:

(1) مزهر، باسكال (حزيران 2023). إلى أي سياسة بترولية يتطلّع لبنان؟ القوات اللبنانية. تم الاسترجاع (15 حزيران 2023) من: https://www.lebanese-forces.com/2023/06/07/petro-leum-policy/.

(2) (Petro Industry News, n.d.) Petro Industry News. (n.d.). Upstream, mid-stream, and downstream – understanding the three petroleum markets. Petro Online. Retrieved June 14, 2023, from: https://www.petro-online.com/news/fuel-for-thought/13/breaking-news/upstream-midstream-and-down-stream-ndash-understanding-the-three-petroleum-markets/32165.

(3) باسكال مزهر، إلى أي سياسة بترولية يتطلّع لبنان؟ مرجع سبق ذكره.

(4) Raspisarda, A. (2023, May 30). Border and Vital Installations Security Conference, Beirut.

(5) Chalançon, G. (2023, May 30). Security and Safety of Oil and Gas Activities in the Lebanese Maritime Domain. Border and Vital Installations Security Conference, Beirut.

(6) Khoury, R. (2023, May 30). Case studies in Security and Safety for Offshore Oil & Gas Activities. Border and Vital Installations Security Conference, Beirut.

(7) Mawla, D. (2023, May 30). National Emergency Response Framework for Offshore Oil and Gas Activities. Border and Vital Installations Security Conference, Beirut.

(8) Basbous, Mazen. (2023, May 30). Border and Vital Installations Security Conference, Beirut.

(9) عبد المطلب، إسراء. (8 تشرين الثاني 2022). مصر تسعى لضم لبنان وسورية إلى منتدى "غاز المتوسط". رؤية الإخبارية. تمّ الاسترجاع (3 حزيران 2023) من: https://roayahnews.com/?p=1349286.

(10) الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك إلى مصر. (19 حزيران 2022). مصر ومنتدى غاز شرق المتوسط. تم الاسترجاع (19 أيار 2023) من: https://www.sis.gov.eg/Story/198214/مصر-ومنتدى-غاز-شرق-المتوسط?lang=ar

(11) نصر، ياسر. (20 حزيران 2023). مشروع إسرائيل لخط أنابيب شرق المتوسط قد يتعثر.. ومصر تحلم بفشله. الطاقة. تم الاسترجاع (15 تموز 2023) من: https://attaqa.net/2023/06/20/مشروع-إسرائيل-لخط-أنابيب-شرق-المتوسط-ق .

(12) فرانس24. (18 حزيران 2023). إسرائيل توافق على تطوير حقل غاز غزة مارين الذي يحتوي على ما يلزم الأراضي الفلسطينية من طاقة. تم الاسترجاع (23 حزيران 2023) من: https://www.france24.com/ar/الشرق-الأوسط/20230618-إسرائيل-توافق-على-تطوير-حقل-غاز-غزة-مارين-الذي-يحتوي-على-ما-يلزم-الأراضي-الفلسطينية-من-طاقة .

(13) خدوري، وليد. (12 كانون الثاني 2020). الأبعاد الجيوسياسية للصراع على الغاز والنفط

في شرق المتوسط. الشرق الأوسط. تم الاسترجاع (25 حزيران 2023) من: https://aawsat.com/home/article/2078146/الأبعاد-الجيوسياسية-للصراع-على-الغاز-والنفط-في-شرق-المتوسط .

(14) Ruiz Munoz, I. (2023, May 30). Optimizing Cost-Effective Technologies to Build Efficient Security for Oil Rigs & Strategic Facilities. Border and Vital Installations Security Conference, Beirut.

(15) Zacharia, A. (2023, May 30). Joint Rescue Coordination Center. Border and Vital Installations Security Conference, Beirut.

(16) الدهيبي، جنى. (29 نيسان 2023). تعدادهم أكثر من مليونين.. هل يُرحل لبنان السوريين قسرا رغم المخاطر التي تنتظرهم؟ الجزيرة. تم الاسترجاع (11 أيار 2023) من: https://www.aljazeera.net/politics/2023/4/29/تعدادهم-أكثر-من-مليونين-هل-يُرحل-لبنان#:~:text= .

(17) النظام الداخلي لمجلس النواب اللبناني، الفصل السابع.

(18) بولس، طوني. (نيسان 2023). أين الهيئات الرقابية اللبنانية من ملف مكافحة الفساد؟ إندبندنت عربية. تم الاسترجاع (28 حزيران 2023) من: https://www.independentarabia.com/node/438436/الأخبار/العالم-العربي/أين-الهيئات-الرقابية-اللبنانية-من-ملف-مكافحة-الفساد؟ .

(19) الشرق الأوسط (30 كانون الثاني 2023). توقيع اتفاق انضمام قطر إلى ائتلاف التنقيب عن النفط في المياه اللبنانية. تم الاسترجاع (6 تموز 2023) من: https://aawsat.com/home/article/4126876/توقيع-اتفاق-انضمام-قطر-إلى-ائتلاف-التنقيب-عن-النفط-في-المياه-اللبنانية .

(20) الحصري زيلع، لينا (18 كانون الثاني 2024). بانتظار نتائج تقرير شركة «توتال» حول

البلوك 9.. مجلس الوزراء يوافق على عمل «الكونسورتيوم» في البلوكين 8 و10. اللواء. تم الاسترجاع (20 كانون الثاني 2024) من: https://aliwaa.com.lb/اقتصاد/بانتظار-نتائج-تقرير-شركة-توتال-فيما-يتعلق-بالبلوك9--مجلس-الوزراء-يوافق-على-عمل-الكونسورتيوم-في-البلوكين8--و10/

(21) الحق في الوصول إلى المعلومات. قانون رقم 28 تاريخ 10 شباط 2017. الجريدة الرسمية. العدد 8. تاريخ 16/2/2017.

(22) عطاالله، سامي وعز الدين، نانسي. (6 كانون الثاني 2019). هل تخلى مجلس النواب اللبناني عن دوره في حوكمة قطاع النفط والغاز. المركز اللبناني للدراسات. تم الاسترجاع (6 تموز 2023) من: https://www.lcps-lebanon.org/articles/details/2170/has-the-lebanese-parliament-abdicated-its-role-in-governing-the-oil-and-gas-sector?lang=ar .

(23) مجلس الوزراء يوافق على منح 11 ترخيصًا لإنتاج الكهرباء على الطاقة الشمسية. المركز اللبناني لحفظ الطاقة_LCEC. تم الاسترجاع (7 تموز 2023) من: https://lcec.org.lb/node/12857.

(24) هيومن رايتس ووتش. (9 آذار 2023). لبنان: أزمة الكهرباء تُفاقم الفقر وعدم المساواة. تم الاسترجاع (10 تموز 2023) من: https://www.hrw.org/ar/news/2023/03/09/leb-anon-electricity-crisis-exacerbates-poverty-inequality .

(25) أركويا إنكارني. (21 تشرين الثاني 2023). الصناديق السيادية: ما هي، كم عددها، مزاياها وعيوبها. اقتصاد تمويل. تم الاسترجاع (5 كانون الأول 2023) من: https://www.economi-afinanzas.com/ar/الصناديق-السيادية/ .

(26) CNN بالعربية. (14 نيسان 2022). السعودية تتقدم والكويت الأولى عربيا.. إليكم قائمة أكبر الصناديق السيادية بالعالم. تم الاسترجاع (10 تموز 2023) من: https://arabic.cnn.com/business/article/2022/04/14/top-sovereign-wealth-fund-2022-apr-

.infographic

(27) سكاي نيوز عربية. (6 كانون الثاني 2023). الصناديق السيادية.. الصين تزيح النرويج من القمة في 2022. تم الاسترجاع (10 تموز 2023) من: https://www.skynewsarabia.com/business/1586569--الصناديق-السيادية-الصين-تزيح-النرويج-القمة2022- .